

جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق



# مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية

الفرع: حقوق

التخصص: قانون أسرة

رقم: .....

إعداد الطالب (ة):

بلجاج عقبة عبد السلام

يوم: .....

## ميراث الجد مع الإخوة

### لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	حسن عبد الرزاق
مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	لمعيني محمد
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	بن شوري الصالح



قال تعالى:

( اَبَاؤُكُمْ وَاَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ اَيُّهُمْ اَقْرَبُ  
لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللّٰهِ اِنَّ اللّٰهَ ۙ  
عَلِيْمًا حَكِيْمًا )

# كلمة شكر

الشكر والحمد لله بما أنعم سبحانه على الإسلام  
وأهله. أتوجه بالشكر الجزيل إلى من وثق في  
قدراتي وسمح لي بدراسة وتحليل هذا الموضوع  
الأستاذ الدكتور لمعيني محمد، كما أشكر الأستاذ  
عاشور نصر الدين الذي لم يبخل بالمساعدة. وكل  
عمال كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد  
خضير بسكرة

أشكر كل من كان لي عوناً وسنداً من قريب أو بعيد  
ولم يتسن لي ذكره فإن قصرت أو نسيت فمني و إن  
زدت و وفيت فمن الله تبارك و تعالى.

# الإهداء

إلى التي الجنة تحت قدميها والصبر ملئ كفيها إلى العطاء الذي يفيض بلا حدود

إلى الرمز الذي يجسد الكفاح والخلود إلى من علمتني أبجدية الحروف ومن علمتني الصمود مهما

تبدلت الظروف أخط لك كلمات ملؤها شكر وعرفان كلمات تتردد على كل لسان

أمي الغالية

. إليك أهدي جهد السنين والأعوام وثمره النجاح في الختام

كما أهدي هذا العمل إلى والدي العزيز و إلى كل إخواني وأخواتي مصطفى و عبد الجلال و

محمد السعيد و فاطمة الزهراء و هناء

إلى ورثة الأنبياء أساتذتي الكرام، إلى كل الزملاء والزميلات ، إلى كل الأهل والأصدقاء

والأحباب إلى من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

إلى كل طالب جاد يسعى إلى طلب العلم ، فالناس يفنون ولكن العلماء باقون ما بقي الدهر

أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة.

إلى حبيبنا خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام.

# مقدمة

## مقدمة

الميراث نظام فطري تنادي به الغريزة البشرية و تستدعيه طبيعة الكائن الحي فيتوارثه الخلف عن السلف ، فقد عرفته الأمم القديمة والحديثة كما وجد في الشرائع السماوية التي سبقت الإسلام، فكل أمة كان لها نظام خاص في التوريث هذا النظام يختلف من أمة إلى أخرى، ولكن الميراث بالشكل الذي قرره الإسلام لم تصل إليه أي أمة من الأمم القديمة أو الحديثة.

وسأورد في هذا المقام جزءا هاما في الميراث ألا وهو توريث الجد مع الإخوة في الشريعة الإسلامية وبعض التشريعات الوضعية، ولأن هذا الموضوع من المواضيع الشائكة في علم الميراث ذلك لأنه لم يرد فيها نص صريح لا في كتاب الله ولا في سنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، فاشتبهت العلل على المجتهدين من عصر الصحابة رضوان الله عليهم واختلفت المسالك اختلافا كبيرا، وتضاربت وجوه الرأي فكانت لهم آراء متباينة وكان لكل فرقة منهم اجتهادات في الرأي الواحد حول كيف يطبقونه على الحوادث المختلفة، وكيف يضبطون نواحيه المتشعبة. ثم تلقى الأئمة المجتهدون هذه الاختلافات باختلافات من مثلها.

فهل يا ترى من هم أحق للميت بإرثه الإخوة أم الجد؟ وإذا ورثوا ما هو نصيب كل واحد منهم؟ وكيف كان رأي التشريعات الوضعية بشأن ذلك؟ فمن هذا وذاك انتصر كل فريق منهم لرأي من الآراء مؤيده بالحجة ويضرب له الأمثال ويقرنه بأشباهه من الأحكام وسأحاول أن أذكر كل ما ورد في المسألة.

### \* الإشكالية :

تتركز دراستي في توريث الجد مع الإخوة في الشريعة والقانون، ومن خلال الإشكالات الجزئية السابقة الذكر فإنها تتمحور كلها حول إشكالية رئيسية هي:

- ما هو المذهب الراجح في توريث الجد مع الإخوة في الفقه الإسلامي؟ وما موقف قانون الأسرة الجزائري والقانون المقارن من ذلك؟

## \* أهمية وأهداف الدراسة :

إن أهمية وأهداف هذا البحث تظهر فيما يلي:

من المعروف أن علم الميراث من أهم العلوم التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، وما له من مكانة في الشريعة والقانون باعتبار أنه نصف العلم، ومن جانب آخر كونه العلم الأسهل للنسيان، فأردت أن أساهم ولو بالقليل في الإعتناء بهذا الجانب من العلم.

## \* مبررات اختياري للموضوع :

### 1- الذاتية :

أ- الرغبة والميلول الشخصي للشريعة الإسلامية و بالأخص علم الفرائض كونه قربة للمولى عزوجل، والاستفادة منه كعلم والوصول إلى نتيجة توصلنا لتذليل إشكالية توريث الجد مع الإخوة وجعلها مبسطة بكل ذهن.

ب- إثراء المكتبة وتزويدها بمادة المواريث والأصح حكم توريث الجد مع الإخوة وجعلها مرجعا يعتمد من إخوتي الطلبة الخلف فيما بعد.

ج- تشجيع الطلبة على اقتحام هذه التجربة الناجحة في اختيار رسالة التخرج و تذليل الصعوبات وجعلهم يسعون لفكرة البحث العلمي التي تفنقر إليها العديد من المكتبات.

### 2- الموضوعية :

أ- العمل على تسهيل موضوع حكم توريث الجد مع الإخوة و تبسيطه من خلال توضيح أقوال وآراء أهل العلم وخلافاتهم في هاته المسألة.

ب- إن هذا النوع من البحوث ينمي ملكات الباحث الجامعي الذي يكون باستطاعت ه الترجيح بين المذاهب والأقوال والآراء المختلف فيها.

ج- جعل القاضي والمشرع أيضا يتوسع بمواده القانونية في توريث الجد مع الإخوة وجعل كيفية وطريقة تعطي لذي الحق حقه وهذا تجنبنا لحصر وقوع خلافات في الأحكام من منطقة إلى منطقة وجعل القاضي ممنهجا بمواد قانونية التي تريحه الكيفية.

## \* الدراسات السابقة :

لقد تم التطرق إلى موضوع ميراث الجد مع الإخوة في العديد من المراجع والدراسات والملتقيات والرسائل .



مثل رسالة الماجستير للباحثة نصيرة بن دهيبة تحت عنوان ميراث الجد مع الإخوة في الفقه الإسلامي نوقشت بتاريخ 1993، بالمعهد العالي لأصول الدين بالجزائر، وكذا رسالة الماجستير للباحث عبد الخالق بن عبد الرحيم بن سعيد ناقرو تحت عنوان الجد والجدة وأحكامهما في الفقه الإسلامي نوقشت بجامعة أم القرى. باطلاعي على هاتين الرسالتين اللتين ركزتا على الجانب الفقهي، سعيت في هذه الدراسة إلى التطرق إلى الجانب الفقهي في توريث الجد مع الإخوة مع نوع من التفصيل في الجانب القانوني.

### \* المنهج المتبع :

نظرا لطبيعة الموضوع الذي قمت بدراسته فقد رأيت أن أوظف المنهج التاريخي التحليلي المقارن.

أ- التاريخي : الذي يهدف إلى إعادة بناء الموضوع من التزام الدقة والموضوعية في النقل، لذا كان من الضروري أن يكون جزء من هذا البحث لأنه من الصعوبة بما كان أن نفهم ونعي المسائل دون الرجوع إلى جذورها التاريخية لمعرفة جوهرها ومحل الخلاف بدقة.

ب- التحليلي : الذي يهدف إلى تحليل المواقف إنطلاقا من الفقه وانتهاء بالقانون.

ج- المقارن : من خلال:

- المقارنة بين أقوال المذاهب الفقهية.

- المقارنة بين موقف المشرع الجزائري مع بعض القوانين العربية.

### \* الصعوبات :

من المعروف أن المسلم وطالب العلم حياتهم ليست بالسهلة وبالأخص في جانب التحصيل العلمي لأن طريقه ليست محفوفة بالورود بل هي عراقيل تواجهك من كل مكان تعيقك دائما نحو الاستمرار قدما، ومن خلال معالجاتي لهذا الموضوع واجهتني عوائق وصعوبات سوف أوجزها على النحو التالي:

- ضيق الوقت مما جعل عملية البحث تنحصر خلال هذه المدة فكنت ملزمة بالإسراع في الإنجاز، فوجدت صعوبة كبيرة في الاطلاع على كل المراجع.

- صعوبة الحصول على بعض الكتب الفقهية وكذا القانونية.
- نقص في المادة العلمية القانونية في هذا الجانب - ميراث الجد مع الإخوة - سواء في القانون الجزائري أو في القوانين العربية، فأجد في كل قانون مادة واحدة ووحيدة دون شرح مما صعب عليّ الأمر في تحديد موقف كل مشرع.

### \* خطة البحث :

تنقسم خطة العمل هنا إلى فصلين حسب المخطط التالي:

- مقدمة.
- **الفصل الأول:** توريث الجد مع الإخوة في الفقه الإسلامي المقارن.
- **المبحث الأول:** الأدلة الشرعية لتوريث كل من الجد والإخوة.  
المطلب الأول: توريث الجد منفردا عن الإخوة.  
المطلب الثاني: توريث الإخوة منفردين عن الجد.
- **المبحث الثاني:** موقف الفقه من توريث الجد مع الإخوة.  
المطلب الأول: الاختلاف الفقهي في توريث الجد مع الإخوة.  
المطلب الثاني: رأي الأئمة الأربعة من توريث الجد مع الإخوة.
- **الفصل الثاني:** توريث الجد مع الإخوة في بعض التشريعات العربية المقارنة.
- **المبحث الأول:** حكم توريث الجد مع الإخوة في بعض القوانين العربية.  
المطلب الأول: موقف المشرع الجزائري.  
المطلب الثاني: موقف المشرع المصري.  
المطلب الثالث: موقف المشرع الأردني.
- **المبحث الثاني:** كيفية توريث الجد مع الإخوة.  
المطلب الأول: توريث الجد مع الإخوة بطريقة علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود.  
المطلب الثاني: توريث الجد مع الإخوة بطريقة زيد بن ثابت.
- **الخاتمة.**

# الفصل الأول

توريث الجد مع الإخوة  
في الفقه الإسلامي المقارن

## تمهيد

اتفق العلماء على أن أصحاب الفروض المقدره في كتاب الله تعالى مقدمون على غيرهم في الميراث وأن الباقي من التركة يرجعه للعصبات، فكان الجد يرث أحياناً بالفرض وأحياناً بالتعصيب وأحياناً أخرى يرث بهما معا وذلك إذا لم يجتمع مع الإخوة والأخوات ولكن إذا ما اجتمع الجد مع الإخوة فكيف تكون أحوال ميراثه معهم؟ لذا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

- \* المبحث الأول: الأدلة الشرعية لتوريث كل من الجد و الإخوة.
- \* المبحث الثاني: موقف الفقه من توريث الجد مع الإخوة.

### المبحث الأول : الأدلة الشرعية لتوريث كل من الجد والإخوة

لقد أجمع العلماء على أن الأب يحجب الجد، وأن الجد يقوم مقام الأب عند عدمه أي يأخذ نفس حالات إرث الأب هذا إذا لم يجتمع مع الإخوة، ويقصد بالإخوة هنا الإخوة الأشقاء والإخوة لأب سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، أم ذكورا وإناثا، أما الإخوة لأم يحجبون بالجد.

وقبل أن نتكلم عن توريث الجد مع الإخوة إرتأيت أن أخصص هذا المبحث لتبيان الحالات العادية التي يرث فيها الجد منفردا عن الإخوة والأدلة الشرعية لذلك في **المطلب الأول**، ثم نخصص **المطلب الثاني** لتوريث الإخوة والأخوات منفردين عن الجد الأدلة الشرعية لتوريثهم.

## المطلب الأول : توريث الجد منفردا عن الإخوة .

المراد بالجد هنا هو الجد العصبي أولأب ويسمى الجد الصحيح أو الجد الثابت هو الذي لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى. ويقابله الجد الرحمي، ويسمى الجد الفاسد أو الجد غير الثابت كأب الأم وهو الذي يدلي إلى الميت بأنثى، فهو ليس صاحب فرض ولا عصة بل هو من ذوي الأرحام.<sup>(1)</sup>

والأصل في توريث الجد الكتاب والسنة والإجماع.

## الفرع الأول : الأدلة الشرعية لتوريث الجد.

## 1- من الكتاب :

قوله تعالى : ( وَلَأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاٰحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ . )<sup>(2)</sup>

وقوله تعالى : ( مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ . )<sup>(3)</sup>

وقوله عزوجل : ( كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ )<sup>(4)</sup>

وقوله سبحانه وتعالى : ( وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ )<sup>(5)</sup>

ووجه دلالة الآيات هنا هو أن الجد يسمى أبا مجازا عند عدم وجود الأب المباشر. وعلى هذا أجمع العلماء على أن الأب يحجب الجد وأنه يقوم مقام الأب عند عدم وجود الأب مع البنين، وأنه عاصب مع ذوي الفروض<sup>(6)</sup>.

1- وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، الحقوق المالية الوصايا والوقف والمواريث، لبنان، دار الفكر

المعاصر، ط 4، 1997، ج 10/ص 7756.

2- سورة النساء الآية 11.

3- سورة الحج الآية 76.

4- سورة الأعراف الآية 26.

5- سورة يوسف الآية 38.

6- العربي بلحاج: أحكام المواريث في التشريع الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري الجديد، الجزائر،

ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 2008، ص 144.

**2- من السنة :**

ما رواه عمران عن حصين رضي الله عنه من أن للجد السدس<sup>(1)</sup>، وكذا ما رواه الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل عن فريضة رسول الله (ص) في الجد فقام معقل بن يسار المزني فقال: " قضى رسول الله (ص) للجد بالسدس".<sup>(2)</sup>

**3- أما الإجماع :**

فقد أجمع الصحابة الكرام على أن الجد يقوم مقام الأب في الإرث عند عدمه في أحواله الثلاث، وإنما الخلاف جرى في نصيب الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب وهذا ما سنراه لاحقاً<sup>(3)</sup>.

**الفرع الثاني : كيفية توريث الجد.**

عند عدم وجود الأب وعدم وجود الإخوة الأشقاء أو لأب يقوم الجد مقام الأب وله حالات ثلاث شبيهة بحالات الأب وهي:

- 1- السدس فرضاً فقط عند وجود الإبن وابن الابن وإن نزل.
  - 2- السدس فرضاً والباقي تعصياً عند وجود البنت أو بنت الابن وإن نزل.
  - 3- التعصيب عند عدم وجود الولد (مذكراً كان أو مؤنثاً). وعدم وجود ولد الابن وإن نزل أو كان الفرع السوارث محروم أو من ذوي الأرحام.
- هذه هي الحالات التي تكون للجد عند عدم وجود الأب، وعدم وجود الإخوة أو الأخوات الأشقاء أو لأب وهي حالات متفق عليها من جميع المذاهب الفقهية.<sup>(4)</sup>

1- رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وقال صحيح أنظر نيل الأوطار، ج6، ص176.

2- رواه الإمام أحمد في مسنده.

3- العربي بلحاج : المرجع السابق، ص 145. / أديب استانبولي، سعدي أبو حبيب: المرشد في قانون الأحوال الشخصية، سوريا، المكتبة القانونية، ط3، 1994، ج2/ ص 1259 .

4- العربي بلحاج : المرجع نفسه، ص145. / عبد الفتاح تقيّة: الوجيز في الموارث والتركات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 72.

وقد نص القانون الجزائري على الأحوال السابقة. فنصت المادة 3/149 من قانون الأسرة الجزائري على أنه : « أصحاب السدس سبعة وهم: الجد لأب عند وجود الولد أو ولد الابن، وعند عدم الأب».

كما نصت المادة 2/153 على أنه: « العصبية بالنفس أربع جهات يقدم بعضها على بعض عند الاجتماع حسب الترتيب الآتي:

جهة الأبوة وتشمل الأب والجد الصحيح مهما علا مع مراعاة أحوال الجد».<sup>(1)</sup>

الواردة في المادة 158 من قانون الأسرة الجزائري. وعلى الرغم من أن الجد يحل محل الأب عند عدمه و تثبت له تبعاً لذلك أحوال الأب الثلاثة ، إلا أنه يختلف الجد عن الأب في مسائل أربعة هي :

#### المسألة الأولى :

أن الأب لا يحجب عن الميراث بحال من الأحوال إلا إذا قام به مانع من موانع الميراث، أما الجد فإنه يحجب بالأب كما يحجب الجد البعيد بالجد القريب.

#### المسألة الثانية :

الأب يحجب الجدة لأب و إن علت فلا ترث معه أبداً لأنها تنسب إلى الميت بواسطة و القاعدة أن كل من ينسب إلى الميت بواسطة حجبه هذه الوساطة باستثناء الإخوة لأم مع الأم فإنهم يرثون مع وجودها.

بينما ترث الجدة الأبوية مع الجد إلا من كانت أعلى منه لأنها تدلي إلى الميت كأم أب الأب فتحجب به أما المساوية له في الدرجة كأم الأب فإنها ترث معه لأنها لا تنسب إلى الميت بواسطة إذ هي زوجة الجد.<sup>(2)</sup>

1 - قانون رقم 11/84، المؤرخ في 09 رمضان 1404 الموافق لـ 09 يونيو 1984، المتضمن قانون الأسرة المعدل و المتمم بالأمر رقم 02-05 المؤرخ في 18 محرم 1426 الموافق لـ 27 فبراير 2005، ج ر 15 مؤرخة في 27 فبراير 2005، ص 36-37.  
2- مسعود هلال: أحكام التركات و المواريث في قانون الأسرة الجزائري، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 132.



### مثال 01 :

- في وجود الأب توفيت عن زوج و أب وجدة لأب.
- للزوج النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث.
- للأب الباقي تعصيبا.
- الجدة لأب محجوبة بالأب وفقا لقاعدة من أدلى إلى الميت بواسطة حجبه هذه الوسطة

### مثال 02 :

- وجود الجد: توفيت عن زوج و جدة لأب و جد لأب .
- للزوج النصف لعدم وجود الفرع الوارث.
- للجدة لأب السدس فرضا.
- و للجد لأب الباقي تعصيبا لعدم وجود الفرع الوارث مطلقا .

### المسألة الثالثة :

إذا انحصر الإرث في الأب والأم وأحد الزوجين، فإن الأم تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين لا تلت التركة وهذا في المسألتين العمريتين أو الغراوين. أما إذا اجتمع في المسألة أحد الزوجين والأم والجد فإننا نخرج من دائرة المسألة الخاصة إلى المسألة العادية :

- فترث الأم ثلث التركة فرضا و ليس ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين.
- و يكون للجد الباقي تعصيبا لعدم الفرع الوارث مطلقا و هو السدس.

### المسألة الرابعة :

إن الأب يحجب من الميراث الإخوة مطلقا سواء أكانوا أشقاء أو لأب أو لأم، وهذا باتفاق الفقهاء.

وأما الجد فقد اتفق الفقهاء على أنه يحجب الإخوة لأم واختلفوا في حجبه للباقيين (الإخوة الأشقاء أو لأب) و هذا ما سنراه فيما بعد.<sup>(1)</sup>

1- مسعود هلالي: المرجع السابق، ص 132-133.

- انظر أيضا محمد مصطفى شلبي: أحكام الموارث بين الفقه والقانون، لبنان، دار النهضة العربية،

1978، ص 178.

مسائل عملية حول ميراث الجد دون أب وإخوة:

**1- توفيت عن زوج، جد، ابن ابن، أخ شقيق**

- للزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث.
- وللجد السدس فرضا.
- ولابن ابن الباقي تعصيبا.
- والأخ الشقيق محجوب بالفرع الوارث.

**2- توفي عن زوجتان و أربعة بنات، بنت ابن، جد، أخ لأم**

- فللزوجتان الثمن فرضا يقتسمانه بالتساوي.
- للبنات الأربعة تلتين فرضا.
- بنت ابن محجوبة لتعدد البنات و استغراق التلتين.
- الجد يرث سدس زائد العصبية.
- أخ لأم محجوب بالجد.

**3- توفي عن جد، وأخ لأم، و أختان لأم.**

- الجد يرث كل التركة بالتعصيب .
- الأخ لأم والأختان لأم محجوبون بالجد.

**4- توفيت عن زوج و أم، وجد**

- للزوج النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث.
- للأم الثلث فرضا.
- الجد يرث الباقي تعصيبا. (1)

1- العربي بلحاج: المرجع السابق، ص145- 146.

**5- توفي عن زوجة، بنتان، أم أم (جدة)، جد.**

- للزوجة ثمن فرضا.
- للبنتان ثلثان فرضا.
- للجدة السدس فرضا.
- الجد يرث السدس زائد عصبه لأن الفرع الوارث أنثى.

**6- توفي عن ابن، أب، جد.**

- الإبن عصبه يرث باقي التركة بعد أصحاب الفروض.
- الأب سدس لوجود الفرع الوارث المذكر.
- الجد يحجب بالأب.

**7- توفيت عن جد، ابن و بنت.**

- الجد يرث السدس فرضا.
- الإبن } يرثون الباقي تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين.
- البنت }

**8- توفي عن جد وجدة.**

- جد عصبه يرث باقي التركة بعد أصحاب الفروض وذلك لعدم وجود الفرع الوارث المذكر ولا المؤنث وإن نزل.
- جدة ترث السدس فرضا.

**9- توفي عن زوجة، أم، جد لأب، جد لأم.**

- الزوجة ربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث.
- الأم ثلث فرضا لعدم وجود الفرع الوارث.
- جد لأب يرث الباقي تعصيبا.
- جد لأم لا يرث لأنه من ذوي الأرحام فهو جد غير صحيح.

**المطلب الثاني: توريث الإخوة منفردين عن الجد.**

يختلف ميراث الإخوة الأشقاء أو لأب عن ميراث الأخوات الشقيقات أو لأب باعتبار أن الإخوة يرثون بالتعصيب بينما الأخوات يرثن بالفرض. والمقصود بالأخوة والأخوات الشقيقات هم من يدلون للميت بالأبوين معا أي الأب والأم ويطلق على الأخوة والأخوات الشقيقات إسم " بنو الأعيان" لأنهم يتولدون من عين واحدة أي من أب واحد وأم واحدة ، كما يطلق على الأخوات لأب وكذلك الإخوة لأب إسم " بنو العلان" حيث اتحدوا في قرابة الأب واختلفوا في قرابة الأم، وسموا بذلك لأن الأب بزواجه الثاني كان كمن علا أي شرب مرة ثانية. (1) و ميراث الإخوة والأخوات ثبت بالقرآن والسنة.

**الفرع الأول: الأدلة الشرعية لتوريث الإخوة****1- من الكتاب:**

قوله تعالى: ( يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ إِمْرُؤً هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَاوَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَاوَدٌ فَإِنْ كَانَتَا إِثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا النُّثْلَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ) (2).

ووجه دلالة الآية الكريمة عدة أمور وهي:

- الأمر الأول أن المراد بالأخت فيها الأخت الشقيقة أو الأخت لأب ولا يراد بها الأخت لأم ، وأن المراد من الأخوة فيها الإخوة الأشقاء أو لأب ، ولا يراد بها الإخوة لأم. وذلك لأن الإخوة والأخوات لأم يرثهم بالفرض فقط و لا تكون الأخت لأم عصبية بالأخ لأم لأنه يشترط في العاصب ألا تكون الواسطة بينه وبين الميت أنثى فقط، والأخ لأم واسطته الأم وحدها فلم يكن عاصبا. (3)

1- هاني الطعيمات: فقه الأحوال الشخصية في الميراث والوصية، الأردن، دار الشروق، ط1، 2007، ص 99.

2- سورة النساء الآية 176.

3- أحمد فراج حسين: نظام الإرث في التشريع الإسلامي، لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر، 1998، ص 148.

وقد جعل الله تعالى في هذه الآية الأخت عسبة بأخيها حيث قال تعالى : ( وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ).<sup>(1)</sup>

فدّل ذلك على أن المراد بالأخت في الآية الأخت الشقيقة أو لأب وبالأخ الشقيق أو لأب. ولاخلاف بين الفقهاء في ذلك الأمر، قال ابن قدامة في المغني المراد بهذه الآية ولد الأبوين وولد الأب بإجماع أهل العلم وعلى ذلك يكون ميراث الإخوة لأم.<sup>(2)</sup> وقد نصت عليه آية الكلاله الأولى في قوله تعالى: ( وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي التُّلُثِ ).<sup>(3)</sup>

- الأمر الثاني أن ميراث الإخوة كما دلت عليه الآية لا يكون إلا بالتعصيب، ذلك أنها لم تبين مقدار نصيبهم إذا انفردوا عن الأخوات أو اجتمعوا معهن لكن في الحالة الثانية يكون للأخ ضعف نصيب أخته، وأما ميراث الأخوات إذا انفردن عن الإخوة فيكون بالفرض. وشرط توريث الإخوة و الأخوات كما دلت عليه الآية أن يكون الميت كلاله، والكلالة في الراجح من قول أهل العلم هو الميت الذي لا ولد له ولا والداً.<sup>(4)</sup> وليس الوالد هنا على عمومه بحيث يشمل الفرع الوارث المذكور المؤنث كما في الآية ( يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ).<sup>(5)</sup>

1- سورة النساء الآية 176.

2- أحمد فراج حسين: المرجع السابق، 148.

3- سورة النساء الآية 12.

4- هاني الطعيمات: المرجع السابق، ص99.

5- سورة النساء الآية 11.

وإنما المراد به الفرع الوارث المذكر ابن الابن وإن نزل لأن الفرع الوارث لا يحجب الأخ عن الميراث بل يرث مع وجوده بالتعصيب. وكذلك الأخت الشقيقة أو الأخت لأب لاتحجب بالفرع الوارث المؤنث بل ترث الباقي بعدها وبعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب مع الغير. وأما الوالد فالمراد به الأب، ومثله الجد (أب الأب) عند فقهاء الحنفية، الذين ذهبوا إلى حجب الإخوة والأخوات بالجد بخلاف جمهور الفقهاء، وهو ما سيأتي تفصيله لاحقاً.

هذا ونظراً لتساوي الإخوة والأخوات الأشقاء مع الإخوة والأخوات لأب في قرابة الأب، فإنهم يكونون في درجة واحدة حيث يدلي كل منهم إلى الميت بالأب، لكن الأشقاء أقوى قرابة من الإخوة والأخوات لأب، لأنهم لا يشتركون مع الميت بقرابة الأم، لذلك يقدمون عليهم، فالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب والأخت الشقيقة تقدم على الأخت لأب.<sup>(1)</sup>

**2- من السنة:**

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ص): "الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فالأولى رجل ذكر."<sup>(2)</sup>

وفي حديث آخر قوله (ص): "اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما أبقيت الفرائض لأولى رجل ذكر" والمراد بالأولوية في الحديث الأولوية في القرابة أي أقرب رجل ذكر. والقرب من ناحية النسب لا يكون إلا من جهة الأب. فالحديث الشريف أثبت التعصيب لكل قريب من الرجل يتصل بالميت اتصالاً نسبياً عن طريق الرجال، بمعنى أن النساء لا ينفردون في الإتصال في أي طبقة من الطبقات.<sup>(3)</sup>

1- هاني الطعيمات: المرجع السابق، ص100.

2- مختصر صحيح البخاري، ص 474، رقم الحديث 6732، كتاب الفرائض.

3- أحمد نصر الجندي: المواريث في الشرع والقانون، مصر، دار الكتب القانونية، 2008، ص232.

### الفرع الثاني: كيفية توريث الإخوة والأخوات.

من خلال هذا الفرع سنوضح أولاً كيفية توريث الأخوات سواء كن شقيقات أو لأب باعتبار أنهن يرثن بالفرض ثم نخرج على كيفية توريث الإخوة الأشقاء أو لأب باعتبار أنهم يرثون بالتعصيب.

#### \* حالات ميراث الأخوات الشقيقات:

للأخوات الشقيقات في الميراث أربع حالات مشروطة، يكون الميت كاللة أي لا يوجد مع الأخوات في هذه الحالات من يحجبهن من فرع وارث مذكر أو أصل وارث مذكر، وهذه الحالات هي:

1- إرث نصف التركة بالفرض إن كان الموجود أخت شقيقة واحدة، ولم يوجد معها أخ شقيق فأكثر، لأنه يعصبها عصة بالغير.

2- إرث ثلثي التركة بالفرض إن كان الموجود أختان شقيقتان ولم يوجد معهما أخ شقيق فأكثر، لأنه يعصبهما عصة بالغير.

3- الإرث بالتعصيب بالغير، إن كان الموجود أخت شقيقة فأكثر ووجد معها أو معهن أخ شقيق فأكثر حيث يأخذون كل التركة أو الباقي بعد أصحاب الفروض إذا وجدوا معهم في المسألة ويقسم الإخوة والأخوات نصيبهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

4- الإرث بالتعصيب مع الغير إن كان الموجود أخت شقيقة فأكثر ووجد معها أو معهن فرع وارث مؤنث (بنت أو بنت ابن) ولم يوجد معهن أخ شقيق.

هذا ونشير هنا إلى أن ميراث الأخوات الشقيقات لا يتأثر بوجود أو عدم وجود الإخوة لأب بل العكس فإن الإخوة لأب يحجبون الأخوات الشقيقات المعصبات مع الغير.<sup>(1)</sup>

1 - هاني الطعيمات: المرجع السابق، ص 100 - 101.

وبالرجوع إلى قانون الأسرة الجزائري فقد نص على هاته الحالات في المواد التالية:  
نص في المادة 4/144 على أنه: " أصحاب النصف خمسة وهم: الأخت الشقيقة بشرط انفرادها وعدم وجود الشقيق والأب وولد الصلب، وولد الابن ذكرا أو أنثى، وعدم الجد الذي يعصبها."

ونص في المادة 3/147 " أصحاب الثلثين أربعة وهن الشقيقتان فأكثر بشرط عدم وجود الشقيق الذكر، أو الأب أو ولد الصلب.

ونص المشرع الجزائري على الحالة الثالثة في المادة 3/155 " العاصب بغيره هوكل أنثى عصبها ذكر وهي الأخت الشقيقة مع أخيها الشقيق.

ونص في المادة 156 على الحالة الرابعة بقوله: "العاصب مع غيره الأخت الشقيقة، أو لأب وإن تعددت عند وجود واحدة فأكثر من بنات الصلب أو بنات الإبن بشرط عدم وجود الأخ المساوي لها في الدرجة أو الجد." (1)

#### \* حالات ميراث الأخوات لأب:

الآية التي استفتحنا بها ميراث الأخوات سابقا جاءت شاملة للنوعين الأخوات الشقيقات والأخوات لأب ولما كانت الشقيقات أقوى قرابة من الأخوات لأب فقد قرر الفقهاء أنه عند الاجتماع يقدم الأقوى فإذا وجدت أخوات شقيقات وأخوات لأب قدمت الشقيقات فإذا انعدم الأقوى حل محله الآخر، لذا كانت حالات ميراث الأخوات لأب هي نفس حالات الأخوات الشقيقات، مضافا إليها حالة إضافة إلى شرطين آخرين.

وبذلك تكون هذه الحالات مشروطة بمايلي:

1- عدم وجود فرع وارث مذكر، وعدم وجود أصل وارث مذكر، يحجب الأخوات بالموجود منهما.

2- عدم وجود أخ شقيق فأكثر لأنه أقوى قرابة منهن فهو يحجبهن. (2)

1- قانون رقم 11/84 المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ص 34 وما بعدها.

2- هاني الطعيمات: المرجع السابق، ص 102 .



عدم وجود الأخت الشقيقة المتعصبة مع الغير. وهذه الحالات هي:

- 1- إرث نصف التركة بالفرض إن كان الموجود أخت لأب واحدة ولم يوجد معها أخ لأب فأكثر لأنه يعصبها عصبه بالغير وعدم وجود أخت شقيقة واحدة فأكثر.
- 2- إرث ثلثي التركة بالفرض وإن كان الموجود أختان لأب فأكثر ولم يوجد معهن أخ لأب فأكثر، لأنه يعصبهن عصبه بالغير ولم يوجد معهن أخت شقيقة فأكثر.
- 3- الإرث بالتعصيب بالغير إن كان الموجود أخت لأب فأكثر ووجد معها أو معهن أخ لأب فأكثر، حيث يأخذون كل التركة أو الباقي بعد أصحاب الفروض، للذكر مثل حظ الأنثيين.

4- الإرث بالتعصيب مع الغير إن وجد معهن فرع وارث مؤنث ولم يوجد أخ لأب.

5- إرث سدس التركة بالفرض إن كان الموجود أخت لأب واحدة أو أكثر

فالأولى تنفرد بالسدس والأكثر من واحدة يقتسمن السدس بالتساوي.<sup>(1)</sup>

وشرط هذه الحالة أن لا يوجد مع الأخت لأب أخ لأب لأنه يعصبها، وأن يوجد معها أخت شقيقة واحدة فقط وهي في هذه الحالة كبنت الابن مع البنت حيث تأخذ الأخت الشقيقة نصف التركة لأنها أقوى وتأخذ الأخت لأب فأكثر السدس تكلمة للثلاثين. أما إن وجد في المسألة أختين شقيقتين فأكثر فإنهن يستأثرن بثلثي التركة لأنهن أقوى قرابة فلا يبقى للأخت لأب فأكثر شيء بالفرض، فيحجب من الميراث، إلا إذا وجد معها أو معهن أخ لأب فأكثر فإنه ينقلهن إلى الإرث بالتعصيب فيشتركن معه في أخذ الباقي بعد أصحاب الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين.<sup>(2)</sup>

1- محمد محده: التركات و المواريث، الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 138

وما بعدها. / العربي بلحاج: المرجع السابق، ص 180 وما بعدها.

2- هاني الطعيمات: المرجع السابق، ص 102.

- وبالرجوع إلى قانون الأسرة الجزائري نجده قد نص على هذه الحالات في المواد التالية :
- نص في المادة 5/144 على أنه: " أصحاب النصف خمسة وهم: الأخت لأب بشرط إنفرادها عن الأخ والأخت لأب وعمن ذكر في الشقيقة. "
  - ونص في المادة 4/147 على أنه: " أصحاب الثلثين أربعة وهي: الأختان لأب فأكثر بشرط عدم وجود الأخ لأب، ومن ذكر في الشقيقتين. "
  - ونص في المادة 4/155 على أنه: " العاصب بغيره هو كل أنثى عصبها ذكر وهي: الأخت لأب مع أخيها لأب. "
  - ونص على حالة العصبية مع الغير في المادة 156 السابقة الذكر.
  - ونص في المادة 6/149 على أنه: " أصحاب السدس سبعة وهم: الأخت لأب ولو تعددت بشرط أن تكون مع شقيقة واحدة وإنفرادها عن الأخ لأب، والأب والولد ذكرا كان أو أنثى. <sup>(1)</sup>
- \* أما كيفية توريث الإخوة الأشقاء أو لأب فيكون بالتعصيب ويقصد به أقارب الميت من الذكور ومن ينزل منزلتهم من الإناث الذين لا يتوسط بينهم وبين الميت أنثى. فالابن عصبه وابن الابن عصبه والأب والجد عصبه والأخ الشقيق عصبه، فهؤلاء جميعا عصبه الرجل الذين يحيطون به ، ولذلك يقال أن الابن طرف والأب طرف والعم جانب والأخ جانب. والعصبية عند علماء الفرائض كل وارث ليس له فريضة مسماة في القرآن الكريم أو السنة ، وإنما يأخذ التركة تعصيبا إذا انفرد ويأخذ باقيها تعصيبا بعد سهام أصحاب الفروض. وهناك العصبية النسبية و يقصد بهم فروع الشخص وأقاربه من جهة الأب أي أقارب الشخص الذكور ومن ينزل منزلتهم من الإناث الذين لا يتوسط بينهم وبين الميت أنثى. <sup>(2)</sup>

1- قانون رقم 11/84 المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ص34 وما بعدها.

2- أحمد نصر الجندي: المرجع السابق، ص 227.

مثال: الابن وابن الابن وإن نزل والأب والجد والأخ الشقيق والعم كلهم عصبه. والعصبات أصناف ثلاثة هم عصبه بالنفس وعصبه بالغير وعصبه مع الغير. ويلاحظ أنه عند إطلاق لفظ عصبه يقصد به العصبه بالنفس، لأن هذه هي العصبه الحقيقية وكذلك الحال إذا أطلق لفظ "عاصب" فإنه ينصرف إلى العاصب بالنفس دون غيره من العصبات بالغير أو مع الغير.<sup>(1)</sup>

وما يهمننا في بحثنا هذا وفي الإرث بالتعصيب هو العصبه بالنفس وجهة الإخوة. وهذا ما نص عليه المشرع في المادة 3/153: "العصبه بالنفس أربع جهات يقدم بعضها على بعض عند الاجتماع حسب الترتيب الآتي:

جهة الإخوة وتشمل الإخوة الأشقاء أو لأب وأبناءهم مهما نزلوا."<sup>(2)</sup>  
مسائل عملية على ميراث الإخوة والأخوات:

**في ميراث الأخوات الشقيقات:**

**1- توفيت عن زوج وأخت شقيقة :**

- الزوج يرث النصف فرضاً.

- الأخت الشقيقة النصف فرضاً لعدم الفرع الوارث وعدم وجود من يعصبها.

**2- توفي عن زوجة وأختين شقيقتين:**

- الزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث.

- أختين شقيقتين الثلثين فرضاً.

**3- توفي عن أختين شقيقتين وأخ شقيق:**

- أختين شقيقتين، أخ شقيق يرثون بالتعصيب أي عصبه بالغير للذكر مثل حظ الأنثيين.

1- أحمد نصر الجندي: المرجع السابق، ص 227 وما بعدها.

2- قانون رقم 11/84 المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ص 37.

**4- توفي عن زوجة وبنت و أخت شقيقة:**

- الزوجة ثمن فرضا لوجود الفرع الوارث المؤنث.
- البنت نصف فرضا باعتبارها الفرع الوارث المؤنث.
- أخت شقيقة عصبه مع الغير.

**5- توفي عن زوجة وأب وأخت شقيقة:**

- الزوجة ربع فرضا.
- الأب عصبه باقي التركة.
- الأخت الشقيقة محجوبة بالأصل الوارث وهو الأب.

**6- توفي عن ابن وأخت شقيقة وأخ شقيق.**

- الإبن يرث عصبه كل التركة.
  - أخت شقيقة
  - أخ شقيق
- محبوبون بالفرع الوارث المذكور.

**7- توفيت عن زوج وابن وأب وأخت شقيقة.**

- الزوج الربع فرضا لوجود الفرع الوارث المذكر.
- الأب السدس فرضا.
- الإبن عصبه بقي التركة.
- الأخت الشقيقة محجوبة بالفرع الوارث وكذا الأصل الوارث.

بالنسبة للأخت لأب فإن حالات إرثها هي نفسها مثل الأخت الشقيقة فيما عدا بعض الاستثناءات مثل:

**1- توفي عن زوجة، أخت شقيقة، أخت لأب:**

- الزوجة ربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث .
- أخت شقيقة نصف فرضا.
- أخت لأب سدس تكملة للتلتين.

**2- توفيت عن زوج، أختين شقيقتين، أختين لأب:**

- الزوج نصف فرضا.
- الأختين الشقيقتين ثلثين فرضا.
- الأختين لأب محجوبتين.

**3- توفي عن أخ شقيق، أخت شقيقة، أخ لأب، أخت لأب:**

- أخ شقيق. { عصابة بالغير يرثون كل التركة.
- أخت شقيقة. }
- أخ لأب. { محجوبون بالإخوة والأخوات الأشقاء.
- أخت لأب. }

أما عن الإخوة الأشقاء أولأب فهذه بعض الأمثلة:

**1- توفي عن ثلاث إخوة أشقاء وأخوين لأب:**

- ثلاث إخوة أشقاء يرثون التركة عصابة بالنفس.
- أخوين لأب محجوبون بالأخوة الأشقاء.

**2- توفي عن أربع إخوة أشقاء وأختين شقيقتين:**

- أربع إخوة أشقاء. { عصابة بالغير للذكر مثل حظ الأنثيين
- أختين شقيقتين. { ( يرثون كل التركة).

- 3- توفي عن أخوين لأب، أخت لأب، أخت لأم :**
- أخوين لأب
  - أخت لأب
  - أخت لأم السدس فرضا.
- 4- توفي عن ست إخوة أشقاء:**
- ست إخوة أشقاء يرثون كل التركة عصبه بالنفس.
- 5- توفي عن زوجة وأخ شقيق وأب.**
- الزوجة ربع لعدم وجود الفرع الوارث.
  - الأب عصبه باقي التركة لعدم وجود الفرع الوارث.
  - الأخ الشقيق محجوب بالأب أي الأصل الوارث.
- 6- توفي عن جد وابن وأخوين لأب.**
- الجد سدس لوجود الفرع الوارث المذكر.
  - أخوين لأب محجوبون بالفرع الوارث المذكر.
- 7- توفي عن زوجة وأختين شقيقتين وأخ لأب.**
- الزوجة ربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث.
  - الأختين شقيقتين ثلثين.
  - الأخ لأب عصبه يرث باقي التركة بعد أصحاب الفروض.

### المبحث الثاني : موقف الفقه من توريث الجد مع الإخوة.

لاخلاف بين الصحابة والفقهاء في أن الجد يسقط بني الإخوة، والإخوة لأم ذكرهم وأنثاهم كالأب تماما. واختلفوا في ميراث الجد مع الإخوة لأبوين أو لأب على قولين رئيسيين:

**القول الأول** هو أن الجد كالأب يحجب الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب فلا يرثون معه شيئاً.

**أما القول الثاني** يرى أن الجد لا يحجب الإخوة والأخوات سواء أشقاء أو لأب وإنما يرثون جميعا وفق طريقة اختلف في تفصيلاتها.

ولما انقسم الفقهاء بخصوص مسألة توريث الجد مع الإخوة إلى مذهبين بين منكرين ومؤيدين رأيت - وبعد تأمل - أن أتناول هذا الاختلاف مع التعرض لأدلة الفريقين في **المطلب الأول**، ثم رأي الأئمة الأربعة وما أخذوا به في هذا الجانب في **المطلب الثاني**.

## المطلب الأول: الاختلاف الفقهي في توريث الجد مع الإخوة .

حين إنعدام الأب ووجود عدد من الإخوة الأشقاء أو لأب مع الجد ذلك لأن الإخوة لأم يحجبهم من ناحية بالإجماع ومن ناحية أخرى فإن ميراث الجد مع الإخوة يتطلب أن يكون صاحبه وارثا بالتعصيب، حيث المقاسمة تستلزم ذلك، والإخوة لأم لاحق لهم في ذلك حيث كل ميراثهم إما سدس و إما ثلث وميراث الجد مع الإخوة في هذه الحالة ليس محل إتفاق بين كل الفقهاء لأن هناك من قال بعدم ميراث الإخوة مع الجد وهناك من قال بميراثهم معه. فالخلافات حوله كثيرة والأراء بصدده متشعبة.

هذا الخلاف وذلك التشعب ناتج من أنه لم يرد بشأن الجد نص قرآني ولا حديث نبوي . بدليل ما روي عن سعيد بن يحيى التميمي بحكم الرباب ، قال سمعت الشعبي يحدث عن ابن عمر عن عمر قال: " ثلاث وددت أن رسول الله (ص) لم يقبض حتى يبين لنا أمرا ينتهي إليه الجد والكلالة، وأبواب من أبواب الربا."

كما روي عن عبد الرحمن بن عوف أن عمر بن الخطاب قال عند موته: " احفظوا عني ثلاثا أنني لم أقض في الجد شيئا ولم أقل في الكلالة شيئا ولم أستخلف أحدا." ومما يدل على قوله هذا هو إرادته جمع الصحابة في بيته من أجل هذه المسألة. أي مسألة الجد، والتفقه فيها فانكسرت جائزة من البيت فتفرقوا، وفي رواية أخرى سقطت حية من سقف البيت فتفرقوا فقال عمر : " أباي الله أن تجتمعوا في الجد على شيء." ومسائل الجد مع الإخوة من أصعب المسائل وأعقدها، وقيل للشعبي أسمع مسألة من الفرائض فقال هاتها إن لم يكن فيها جد.<sup>(1)</sup>

كما روي مثل هذا عن علي أيضا وروي عن عمر أنه قال من خاض في مسألة الجد فقد تقحم النار.

1- محمد محده: المرجع السابق، ص 155-156.



وفي هذا المضممار روي عن علي كرم الله وجهه أنه قال من أراد أن يقتحم جرائم جهنم فليفرض بين الجد والإخوة . ونرى أن هذه الرواية إن صحت كان المقصود بها هو من جهل الحكم وأقحم نفسه في ذلك، أما من كان على دراية وإطلاع ومعرفة بأحواله فراجحة الأجر والثواب.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : " سلوني عما شئتم من عصباتكم ولا تسألوني عن الجد والإخوة لآحياء الله ولا بياها."

ونتيجة لهذا الاختلاف فإننا نجد الفقهاء بين منكر و مؤيد لميراث الإخوة مع الجد.

### الفرع الأول: المنكرون لميراث الجد مع الإخوة.

هم من الصحابة ، ابن عباس وأبو بكر والسيدة عائشة والزبير وحذيفة وأبو سعيد الخدري وأبو بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم.

اعتمدوا في انكارهم هذا على أن الجد يعتبر أبا مجازا وهذا ما جاء في فصيح الكلام.<sup>(1)</sup>

في قوله تعالى : ( وَاتَّبَعْتَ مَلَآءَ أَبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ. )<sup>(2)</sup>

وقوله تعالى : ( مَلَآءَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ. )<sup>(3)</sup>

فإن الله سبحانه وتعالى قد جعل الجد أبا، و ما دام الأب يسقط الإخوة من الميراث كان الجد كذلك. كما أن الجد يماثل الأب في كثير من الأحكام كعدم نقصانه في الميراث من السدس وحجبه للأخوة لأم، وعدم قبول شهادته على أحفاده، وعدم قبول شهادتهم له وغير هذا كثير.<sup>(4)</sup>

1- محمد محده: المرجع السابق، ص156-157.

2- سورة يوسف الآية 38.

3- سورة الحج الآية 76.

4- محمد محده: المرجع نفسه، ص157.

كما روي أن ابن أبي مليكة كان يحدث أن ابن زبير كتب إلى أهل العراق أن الذي قاله النبي (ص) لو كنت متخذاً خليلاً حتى ألقى الله سوى الله، لاتخذت أبا بكر خليلاً، فكان يجعل الجد أبا.

كما روي عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه أبي بردة عن أبي موسى الأشعري أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن أجعل الجد أبا، فإن أبا بكر جعل الجد أبا. كذلك أيضاً يستدلون بأن ابن الابن يحجب الإخوة من الميراث وذلك إنزالاً له منزلة الابن، وكيف لا يكون ذلك للجد عند إنزاله منزلة الأب، وفي هذا الصدد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "أما يتقي الله زيد بن ثابت بجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أب الأب أبا." وهم جميعاً لم يثبت ميراثهم بنص، وانطلاقاً من كل هذا ما ثبتت صفة الأبوة للجد كان له أن يحجب ما يحجبه الأب به ولا ميراث للإخوة مع الجد. (1)

#### الفرع الثاني: المؤيدون لميراث الجد مع الإخوة.

هذا الرأي لعمر بن الخطاب في آخر حياته وعثمان والمشهود عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم.

واستند القائلون بميراث الإخوة مع الجد على مايلي:

- أن الأخ أقرب إلى الميت من الجد وأشد قوة لأن الجد أبواب الميت والأخ ابن أب الميت والبنوة أكثر قربة من الأبوة وذلك لكونهما معا يدلان بنسب واحد، وهو الأب كما أن الأبناء أولى بكثرة المواريث من الأباء.

ذلك أن الرجل يترك أباه وابنه فيكون للابن خمسة أسداس وللأب السدس فقط، كما أن الشخص قد يكون له بنون يرثون معاً ولا يكون له أبوان يرثان معاً. (2)

1- محمد محده: المرجع السابق، ص157-158.

انظر أيضاً: محمد مصطفى شلبي: المرجع السابق، ص180-181.

2- محمد محده: المرجع نفسه، ص158.

ولقد وضح ذلك الإمام الشافعي أكثر بقوله: " أرأيت الجد والأخ إذا طلبا ميراث الميت أيديان بقرابة أنفسهما أم بقرابة غيرهما قال وما ذلك؟ أليس إنما يقول الجد أنا أبو الميت؟ ويقول الأخ أنا ابن أب الميت؟ قال بلى، قلت فقرابة أب الميت يديان معا إلى الميت؟ قال بلى قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه ابنه أو أبوه؟ قال ابنه لأن له خمسة أسداس، ولأبيه السدس، فقلت وكيف حجت الأخ بالجد والأخ إذا مات الأب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا أحدهما بالآخر ينبغي أن تحجب بالأخ".

كما أن فرع الإخوة يسقط فرع الجد مما يدل على شدة قوة الأول من الثاني وهو بدوره يدل أيضا على قوة الأصل المنتمي إليه و بالتالي يكون الإخوة أكثر قوة من الجد. كما أن الجد ميراثه لم يثبت بنص في الكتاب أو السنة بل ثبت بالإجماع كما هو الحال في أبناء الابن والعم وأبناءؤه، وذلك بعكس الإخوة والأخوات الذين وردت آيات قرآنية مبينة ميراثهم ونصيبهم ، ولا يعقل أن يسقط من كان ميراثه بالإجماع من ثبت ميراثه بنص قرآني.

ولقد شبه علي رضي الله عنه الجد بالبحر أو النهر الكبير والأب كالخليج المأخوذ منه والميت وأخوه كالساقيتين المهتديتين من الخليج والساقية إلى الساقية أقرب منها إلى البحر ألا ترى إذا شقت إحداهما أخذت الأخرى ماءها ولم يرجع إلى البحر.<sup>(1)</sup>

1- محمد محده : المرجع السابق، ص158-159.

وشبهه زيد الجد بساق الشجرة وأصلها والأب كغصن منها والإخوة كغصنين تفرعا من ذلك الغصن وأحد الغصنين إلى الآخر أقرب منه إلى أصل الشجرة ألا ترى أنه إذا قطع أحدهما امتص الآخر ما كان يمتصه المقطوع ولا يرجع إلى الساق.

ومع ما قدمه القائلون من حجج وبراهين فإننا نجدهم قد اختلفوا فيما بينهم حول كيفية توريث الإخوة مع الجد حيث ذهب علي بن أبي طالب إلى أن الجد لا ينقص عن السدس مهما كان سواء كان مع الإخوة والجد أصحاب فروض أم لم يكونوا، فالجد مخير بين سدس التركة بكاملها أو المقاسمة في كل حالاته.

وذهب عبد الله بن مسعود إلى أن نصيب الجد يجب أن لا يقل عن الثلث.

بينما ذهب زيد إلى التفرقة بين حال ما إذا وجد مع الجد والإخوة أصحاب فروض أولاً، فإذا لم يكن مع الجد والإخوة أصحاب فروض فإن الجد لا ينقص عن ثلث التركة، أما إذا كان مع الجد والإخوة أصحاب فروض خيّر الجد بين سدس التركة والثلث الباقي والمقاسمة أي هذه الأمور أفضل له الأخذ به.

وسوف نتولى بيان الآراء الثلاث بشيء من التفصيل:

### 1- رأي علي بن أبي طالب:

يقول علي إن للجد مع الإخوة الأشقاء أولأب إن كانوا ذكورا فقط أو ذكورا وإناثا أي يرثون بالتعصيب، الأفضل له من السدس أو المقاسمة ، أما إذا كان الإخوة إناثا فقط ، كان لهن نصيبهن وهو له الميراث بالتعصيب سواء وجد معهن في ذلك صاحب فرض أو لا<sup>(1)</sup> وعدم انقاص الجد عن السدس شيئا آت من أن الأبناء لاينقصونه منه شيئا ومادام كذلك هم يعتبرون أشد قرابة وأقوى من الإخوة كان له ذلك مع الإخوة من باب أولي.

(2)

1- محمد محده: المرجع السابق، ص 159-160.

2- أحمد فراج حسين: نظام الإرث في التشريع الإسلامي، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،

2008، ص 174.

## 2- رأي عبد الله بن مسعود:

يتفق مع مذهب علي في الأصل الذي قام عليه " أنه لا حجب للجد مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب".

كذلك يتفق معه في أن الجد مع الأخوات اللاتي انفردن عن أخ أو فرع وارث يعصبن يرث الباقي باعتباره عصة بعد أنصبائهن وأنصبة من يوجد من أصحاب الفروض ولكنه يختلف عن مذهب الإمام علي في أنه يشترط ألا يقل الجد في المقاسمة عن الثلث وإلا كان له الثلث، وذلك لأن نصيب الجد مع بنات المتوفي وحدهن لا يقل عن الثلث فينبغي أن يكون كذلك إذا مات الميت عن جد وعن إخوة لأن قرابة الفرع لاصلة أقوى من قرابة الأخ لأخيه، ومادام ذلك لا ينقص نصيب الجد عن الثلث فالأولى أن يكون نصيبه مع الإخوة، وتتعين المقاسمة بين الجد والإخوة فيما إذا كان مع الجد أقل من مثليه من الإخوة، ويتعين الثلث فيما إذا كان مع الجد ما يزيد عن مثليه من الإخوة، ويكون الثلث والمقاسمة سواء إذا كان مع الجد مثليه من الإخوة. (1)

## 3- رأي زيد بن ثابت:

يفرق زيد بن ثابت بين حالتين:

**الحالة الأولى:** إذا وجد الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب فقط أو هما معا دون أصحاب الفروض فله في هذه الحالة الأفضل من أحد الأمرين إما ثلث التركة بكاملها أو المقاسمة سواء كان الإخوة ذكورا أم ذكورا وإناثا فقط ، حيث يعصبهم الجد ويقاسمهم إن كانت المقاسمة أفضل. (2)

والميراث بهذه الحالة أقيم على قاعدة واحدة تحكم جميع صور ميراث الجد مع الإخوة دون أصحاب الفروض، وهذه القاعدة تعرف بقاعدة المثلية:

1- بدران أبو العينين بدران: أحكام التركات والموارث في الشريعة الإسلامية والقانون، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، ص181.

2- محمد محده: المرجع السابق، ص161-162.

ومعنى المثلية أي مثلي الجد أوضعفه من الإخوة الأشقاء أو لأب ، أو مختلطين فمتى وجد الجد مع أخوين شقيقين أو لأب أو أخ شقيق وأخ لأب أو ما يعادل ذلك من الإناث وهو أربع عدّ قد وجد مع مثليه.

وبيان قاعدة المثلية كالتالي:

- إذا وجد الجد مع أزيد من مثليه كانت المقاسمة أسوأ ومن ثم تترك ويرث بالثلث لكونه أفضل.

- وإذا وجد الجد مع مثليه استوت المقاسمة وثلث التركة وأيهما ورث به كان صواباً

**الحالة الثانية:** إذا كان مع الجد والإخوة أصحاب فروض فإن الجد في هذه الحالة مخير بين سدس التركة أو ثلث الباقي أو المقاسمة أي هذه الأمور أفضل له أخذ به.

ولقد كانت مسائل الجد مع الإخوة فيما مضى تحل حلول الثلاثة من سدس التركة ثم ثلث الباقي ثم المقاسمة ويختار للجد بعد ذلك الأفضل له منها، وفي هذا تطويل على الفرضي في الحل من جهة وتعريضه للوقوع في الخطأ بكثرة الحسابات والتصحيحات من جهة ثانية.<sup>(1)</sup>

و عند دراستنا لكيفية توريث الجد مع الإخوة في الفصل الثاني سوف نجمل بعض القواعد للتسهيل على الفرضي، واختصاراً للحساب والتصحيح لديه.

1- محمد محده: المرجع السابق، ص 162 - 163.

### المطلب الثاني: رأي الأئمة الأربعة من توريث الجد مع الإخوة.

انقسم الأئمة الأربعة في هذا الشأن أيضا إلى فريقين فأخذ أبو حنيفة وغيره برأي المنكرين لتوريث الجد مع الإخوة وأن الجد يحجبهم في حين أخذ الجمهور أي المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم برأي المؤيدين لتوريث الجد مع الإخوة وكان الرأي الأصوب في نظرهم هو رأي زيد بن ثابت وسوف نتولى ذلك بشيء من التفصيل.

### الفرع الأول: رأي أبو حنيفة وبعض التابعين في توريث الجد مع الإخوة.

يرون أن الجد يحجب الأشقاء أو الإخوة لأب كما حجب أولاد الأم من غير خلاف فيهم وهذا رأي أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وبذلك قال عبد الله بن الزبير. وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وأبي الدرداء ومعاذ بن جبل وأبي موسى، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وحكي أيضا عن عمران بن الحصين وجابر بن عبد الله أبي الطفيل، وعبادة بن الصامت وعطاء وجابر بن زيد، وبه قال قتادة وإسحاق وأبو ثور ونعيم بن حمادة والمزني وابن شريح وابن اللبان وداود وابن المنذر وأبو حنيفة. (1)

تبعا لهؤلاء وذلك لأن الجد عند عدم وجود أب الأب يطلق عليه اسم الأب لغة، وقد وردت النصوص في أحكام كثيرة يجعله كالأب، فهو يحجب الإخوة لأم، وهو يزوج القاصرين والقاصرات من أحفاده وله إدارة أموالهم من غير تعيين قاض ولا تقبل شهادته لهم ولا شهادتهم له، وإذا كان الجد يعطي حكم الأب في هذه الأحكام.

فبالقياس عليها يكون كالأب في الميراث، ولأن ابن الابن أخذ حكم الابن في الميراث من كل الوجوه ومنها حجب الأشقاء والإخوة لأب فكذلك الجد يأخذ حكم الأب ويحجب الإخوة والأخوات لأم، وإنما وجدنا الجد في الميراث يأخذ حكم الأب تماما فيأخذ السدس مع الفرع الوارث المؤنث ويكون عسبة عند عدم وجود فرع وارث أصلا وكان مقتضى القياس الفقهي، وقد أخذ نصيب الأب في كل أحواله أن يحجب من كان يحجبه الأب لأن المقدمات الفقهية تؤدي إلى ذلك. (2)

1- محمد بن قدامي المقدسي: المغني، السعودية، دار عالم الكتب، ط3، 1997، ج9 / ص 66.

2- محمد أبو الزهرة: أحكام التركات والموارث، مصر، دار الفكر العربي، 1963، ص131.

حتى أنه قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "أما يتقي الله زيد بن ثابت بجعل ابن الابن ابناً، ولا يجعل أب الأب أباً." ومن هنا يتضح جلياً أن الإمام أبي حنيفة قد أخذ برأي المنكرين لتوريث الجد مع الإخوة بخلاف الجمهور.

### الفرع الثاني: رأي الجمهور في توريث الجد مع الإخوة.

المقصود بالجمهور هنا أصحاب المذاهب الثلاثة من مالكية وشافعية وحنابلة و به قال الصحابان أبو يوسف ومحمد من الأحناف فذهبوا إلى توريث الجد مع الإخوة. (1) فقال البهقي في السنن حدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى زيد بن ثابت يسأله عن الجد فكتب إليه زيد بن ثابت: إنك كتبت إليّ تسألني عن الجد، والله أعلم وذلك مما لم يكن يقضي فيه الأمراء، يعني الخلفاء. وقد حضرت الخليفتين قبلك يعطيانه النصف مع الأخ الواحد و الثلث مع الإثنتين، فإن كثرت الإخوة لم ينقصوه من الثلث.

وحدثني: عن مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب فرض للجد الذي يفرض الناس له اليوم.

وحدثني: عن مالك أنه بلغه عن سليمان بن يسار أنه قال فرض عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت للجد مع الإخوة الثلث.

**قال مالك:** والأمر المجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن الجد أباً الأب لا يرث مع الأب شيئاً، وهو يفرض له مع الولد الذكر ومع ابن الابن الذكر السدس فريضة و هو فيما سوى ذلك ما لم يترك المتوفى أما وأختا لأبيه يبدأ بأحد إن شركه بفريضة مسمأة، فيعطون فرائضهم فإن فضل من المال السدس فما فوقه فرض للجد السدس فريضة. (2)

1- محمد محده: المرجع السابق، ص158.

2- محمد رضوان شريف عبد الله: الموطأ، مصر، دار ابن الهيثم، ط1، 2005، ص 331-332.



**قال مالك:** الجد والإخوة للأب والأم إذا شركهم أحد بفريضة مسماة يبدأ بمن شركهم من أهل الفرائض، فيعطون فرائضهم فما بقي بعد ذلك للجد والإخوة من شيء فإنه ينظر أي ذلك أفضل لحظ الجد أعطيه الثلث مما بقي له وللإخوة أو يكون بمنزلة رجل من الإخوة فيما يحصل له ولهم يقاسمهم بمثل حصة أحدهم أو السدس من رأس المال كله، أي ذلك للإخوة للأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا في فريضة واحدة تكون قسمتهم فيما على غير ذلك، وتلك الفريضة امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأختها لأبها وأبيها وجدها، فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للأب والأم والنصف، ثم يجمع سدس الجد و نصف الأخت فيقسم أثلاثا للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون للجد ثلثاه وللأخت ثلثه.

**قال مالك:** وميراث الإخوة للأب مع الجد إذا لم يكن معهم إخوة لأب وأم كميراث الإخوة للأب والأم سواء، ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم، فإذا اجتمع الإخوة لأب والأم، فإن الإخوة لأب والأم يعادون الجد بإخوتهم لأبيهم فيمنعونه بهم كثرة الميراث بعددهم ولا يعادونه بالإخوة للأب، لأنه لو لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً، وكان المال كله للجد، فما حصل للإخوة من بعد حظ الجد ولا يكون فإنه يكون للإخوة من الأب والأم دون الإخوة لأب ولا يكون للإخوة للأب معهم شيء إلا يكون الإخوة للأب والأم امرأة واحدة، فإن كانت امرأة واحدة، فإنها تعاد الجد بإخوتها لأبيها ماكانوا فما حصل لهم ولها من شيء كان لها دونهم ما بينها وبين أن تستكمل فريضتها، و فريضتها النصف من رأس المال كله، فإن كان فيما يحاز لها وإخوتها لأبيها فضل عن نصف رأس المال كله فهو لإخوتها لأبيها للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم.<sup>(1)</sup>

1- محمد رضوان شريف عبد الله: المرجع السابق، ص 332.

قال الشافعي رحمه الله: "وإذا كان مع الجد أحد من الإخوة أو الأخوات للأب والأم و ليس معهن من له فرض مسمى قاسم أخا أختين أو ثلاثا أو أخا و أختا فإن زادوا كان للجد ثلث المال و ما بقي لهم".<sup>(1)</sup>

وفي مسألة قال الشافعي: " وإن كان معهن من له فرض مسمى زوج أو امرأة أو أم أو جدة أو بنات ابن و كان ذلك الفرض المسمى النصف أو أقل من النصف بدأت بأهل الفرائض ثم قاسم الجد ما يبقى أختا أو أختين أو ثلاثا أو أخا وأختا وإن زادوا كان للجد ثلث ما بقي و ما بقي فللإخوة و الأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين .

وإن كثر الفرض المسمى بأكثر من النصف و لم يجاوز الثلثين قاسم أختا أو أختين فإن زادوا فللجد السدس وإن زادت الفرائض على الثلثين لم يقاسم الجد أخا ولا أختا و كان له السدس وما بقي فللإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين".<sup>(2)</sup>

ومن هنا يتضح أن ما ذهب إليه الإمام مالك و الإمام الشافعي هو ما ذهب إليه الحنابلة وأبا يوسف وأحمد من الأحناف فكانوا من المؤيدين لتوريث الجد مع الإخوة وكان رأي زيد بن ثابت هو المعمول به عندهم.<sup>(3)</sup>

1- محمد بكر إسماعيل، عبد الفتاح أبو سنة: الحاوي الكبير، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1994، ج 8 / ص125.

2- محمد بكر إسماعيل، عبد الفتاح أبو سنة: المرجع نفسه، ص 127.

3- محمد أبو الزهرة: المرجع السابق، ص134./ محمد محده: المرجع السابق، ص161.

# الفصل الثاني

توريث الجد مع الإخوة في بعض  
التشريعات العربية المقارنة

## تمهيد

إذا كانت قوانين البلاد العربية قد ذهبت إلى توريث الجد مع الإخوة والأخوات وراعت هذه القوانين التوسط في الحكم، فلا تحرم الجد من الميراث ولا تحرم الإخوة والأخوات كذلك، فمن هذا المنطلق سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

- \* المبحث الأول: حكم توريث الجد مع الإخوة في بعض القوانين العربية.
- \* المبحث الثاني: كيفية توريث الجد مع الإخوة.

### المبحث الأول: حكم توريث الجد مع الإخوة في بعض القوانين العربية

اختلفت التشريعات العربية في توريث الجد مع الإخوة مثل ما اختلفت الآراء الفقهية فاتبع كل تشريع رأي من الآراء، فمنهم من أخذ بالرأي القائل أن الجد يحجب الإخوة كلية من الميراث كالمشرع الفلسطيني، ومنهم من أخذ بالرأي الذي أقر توريثه مع الإخوة. إلا أنهم بدورهم اختلفوا من حيث اعتماد رأي علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أو رأي زييد بن ثابت رضي الله عنه. وبما أنه لا يمكن حصر وذكر كل القوانين العربية فستقتصر الدراسة على معرفة موقف بعضها منها بداية بالتشريع الجزائري في **المطلب الأول** ومقارنته بالتشريع المصري في **المطلب الثاني**، مروراً بموقف المشرع الأردني في **المطلب الثالث**.

**المطلب الأول: موقف المشرع الجزائري**

لقد نص المشرع الجزائري على توريث الجد مع الإخوة سواء كانوا أشقاء أو لأب في قانون الأسرة الجزائري وذلك من خلال نص المادة 158 منه، ومن ثم نعرف بأي الآراء الفقهية أخذ.

**الفرع الأول: السند القانوني.**

نص المشرع الجزائري في المادة 158 من قانون الأسرة الجزائري على أنه: "إذا اجتمع الجد العاصب مع الإخوة الأشقاء، أو مع الإخوة لأب ذكورا أو إناثا أو مختلطين فله الأفضل من ثلث جميع المال أو المقاسمة.

وإذا اجتمع مع الإخوة وذوي الفروض فله الأفضل من:

- 1- سدس جميع المال.
- 2- أو ثلث ما بقي بعد ذوي الفروض
- 3- أو مقاسمة الإخوة كذكر منهم." (1)

**الفرع الثاني: مناقشة السند والترجيح.**

و باستقراء نص المادة 1/158 يتضح لنا بأنه إذا كان مع الجد إخوة فقط كان له أوفر الحلين إما أن يقاسمهم كأخ وإما ثلث جميع التركة، والمقاسمة هي أن يقاسمهم المال كأخ يأخذ الذكر ضعف الأنثى وإذا كانت المقاسمة تنقصه من الثلث فلا داعي إليها، وتكون المقاسمة أفضل له إذا كان الذين معه من الإخوة والأخوات يستحقون أقل من نصيب رجلين. (2)

ولها خمس حالات:

- جد وأخ شقيق أو لأب.
- جد وأخت شقيقة أو لأب.
- جد وأختان شقيقتان أو لأب.

1- قانون رقم 11/84، المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ص 38-39.

2- عطا الله فشار: أحكام الموارث في قانون الأسرة الجزائري، الجزائر، دار الخلدونية، ط 2، 2008، ص 120-121.

- جد وثلاث أخوات شقيقات أو لأب.
  - جد وأخ وأخت أشقاء أو لأب.
- و تستوي المقاسمة و الثلث في ثلاث حالات إذا كان الإخوة و الأخوات الذين معه يستحقون نصيب رجلين:
- جد مع أخوان.
  - جد مع أربعة أخوات.
  - جد مع أخ شقيق أو لأب و أختان.
- و يكون ثلث المال أحق له إذا كان الورثة الذين معه من الإخوة و الأخوات يستحقون أكثر من نصيب رجلين.
- أما إذا وجد معه أصحاب فروض وهو ما نصت عليه المادة السابقة 2/158 ومن الفقرة يتضح لنا أن للجد ثلاثة أحوال:
- سدس جميع المال أو جميع التركة.
  - ثلث الباقي بعد ذوي الفروض.
  - المقاسمة. (1)
- وبالنظر إلى هذه المادة والآراء التي سبقت نجد أن المشرع أخذ برأي زيد بن ثابت وذهب إلى ما ذهب إليه جمهور العلماء.
- إلا مسألة المعادة لم تذكر فكأن المشرع لم يلتفت إلى ما يعمل به الجمهور الآخذين برأي زيد كما قلنا في هذا الشأن المعتبر الجد في منزلة الأخ لأب لأنه يدلي إلى الهالك بالأب.
- وبهذه الصفة يقاسم الإخوة جميعا ( أشقاء أو لأب ) ثم يرجع الأشقاء على الإخوة لأب فيجبونهم. (2)

1- عطا الله فشار: المرجع السابق، ص 121.

2- محمد العمراني: الميراث في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر، 2000، ص 93.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة هنا إلى أن الإخوة لأب لا يعتبرون في المقاسمة إذا كانوا محجوبين بالإخوة الأشقاء.<sup>(1)</sup>

وذلك من خلال ما جاء في المجلة القضائية لغرفة الأحوال الشخصية في الملف رقم 163414.<sup>(2)</sup>

فقد تضمن قرار المحكمة العليا بخصوص هذا الملف مايلي:

" قضية (ع- و) ومن معه ضد: (ع - م) ومن معه.

حيث أن المرحوم (ع - ع - ب - س) لم يترك أولادا بل ترك زوجة وأبناء إخوة لأب وهم المطعون ضدهم بينما الفريق الطاعن هم عصابة المرحوم لأنهم أبناء إخوة أشقاء له. والأخ الشقيق يحجب الأخ لأب أي يحرمه كلية من الميراث لأنه أقرب إلى الهالك من جهتين جهة الأبوة وجهة الأمومة...."

وبالتالي يتبين لنا في قضية الحال أن أبناء الإخوة الأشقاء يحجبون أبناء الإخوة لأب ومن ثم فإن الإخوة الأشقاء يحجبون الإخوة لأب كلية من الميراث أي بصفة عامة أيا كان الوارث سواء كان الجد أو غيره، وبالتالي فإن الإخوة لأب لا يعدون على الجد في المقاسمة بل يحجبون بالإخوة الأشقاء.

وقد تم العودة إلى نفس الملف ليتم نشره في عدد خاص في المجلة القضائية لسنة 2001.<sup>(3)</sup>

1 - العربي بلحاج: المرجع السابق، ص 148.

2- راجع قرار المحكمة العليا، غ-أ-ش، 10/06/1997، ملف رقم 163414، مجلة قضائية، 1998، عدد 1، ص 120.

3- راجع قرار المحكمة العليا، غ-أ-ش، 10/06/1997، ملف رقم 163414، مجلة قضائية، 2001، عدد خاص، ص 336.



**المطلب الثاني: موقف المشرع المصري**

بالرجوع إلى نص المادة 22 من قانون الميراث المصري يتبين لنا الرأي المعمول به عندهم.

**الفرع الأول: السند القانوني.**

تنص المادة 22 من قانون الميراث المصري على أنه: "إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان:  
الأولى أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكورا فقط أو ذكورا وإناثا أو إناثا عصبين مع الفرع الوارث من الإناث.

الثانية أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور أو مع الفرع الوارث من الإناث، على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجد من الإرث أو تنقصه عن السدس اعتبار صاحب فرض بالسدس.

ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوبا من الإخوة والأخوات لأب." (1)

**الفرع الثاني: مناقشة السند والترجيح.**

بالنظر إلى هذه المادة والآراء الثلاثة التي سبقت نجد ان القانون المصري أخذ برأي علي كرم الله وجهه. فيما عدا الحالة الآتية وهي ما إذا وجد فرع وارث من الإناث فقد جرى القانون فيها على رأي زيد بن ثابت وهو مقاسمة الجد للإخوة ما لم ينقص نصيبه عن السدس فرضا وبذلك يكون القانون أخذ بمذهب علي و زيد بن ثابت في توريث الجد مع الإخوة ولا مانع شرعا من تليفق حكم من المذهبيين. (2)

1- بدران أبو العينين بدران: المرجع السابق، ص 183.

2- رمضان علي السيد الشرنباصي: أحكام الميراث بين الشريعة والقانون، مصر، منشأة المعارف، 2002، ص 129.

وعلى ضوء ما عليه العمل الآن لتوريث الجد مع الإخوة ومعرفة نصيبه تقسم التركة تقسيمين باعتبار الجد صاحب فرض وهو السدس و تقسيم باعتباره أخا يقاسم الورثة من الإخوة كواحد منهم ويعطي الجد الأنفع له. وإذا استغرقت الفروض كل التركة أعطيناها السدس وتعول المسألة.(1)

ولقد كان المعمول به قبل ذلك مذهب أبي حنيفة ، وهو أن الجد يحجب الأشقاء أولأب على سواء من غير فرق بين الذكور والأنثى، وهذا أحد المذاهب المذكورة في الجد ذلك لكي يكون القارئ على علم بالرأي الذي كان معمولاً به.(2)

وقد لاحظ واضعوا القانون في ترجيحهم الأخذ بمذهب الأكثرين من الفقهاء، وهم الذين يجعلون الجد حاجب للإخوة والأخوات إن مآل نصيب الجد إلى أولاده أي أعمام الميت فيعطون حيث يمنع إخوته، وهم في الأصل شركاؤه في مال أبيه ، فقد جاء في المذكرة التفسيرية ما نصه:

" المذهب المعمول به هو مذهب أبي حنيفة ، وبعض فقهاء الصحابة أن الجد كالأب في حجب الأشقاء أو لأب فرأى الأخذ برأي من قال من فقهاء الصحابة والساحبين والأئمة الثلاثة بتوريث هؤلاء الإخوة مع الجد لظهور المصلحة في الأخذ بهذا الرأي فكثيرا ما يموت الشخص حال حياة أبيه فيرثه والده وأولاده ، ثم يموت أحد هؤلاء الأولاد عن جده وإخوته فيحجب الجد الإخوة ولا يأخذ أحد منهم شيئا، مع أن الجد قد يكون غنيا، فإذا مات ترك لأولاده جميع ماله، ولا يأخذ أولاد ابنه شيئا.(3)

هذا ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن القانون لم يتعرض لصورة من صور اجتماع الجد مع الإخوة في كيفية توريث الجد معهم وهي صورة ما إذا اجتمع مع الجد أخوات شقيقات يرثن بالفرض وإخوة لأب يرثن بالتعصيب كما إذا اجتمع الجدمع أخت شقيقة أو أكثر وأخ لأب أو أكثر وجدت معهم أخت لأب أو لم توجد معهم.

1- رمضان علي السيد الشرتباصي: المرجع السابق، ص 129.

2- محمد أبو الزهرة: المرجع السابق، ص 131.

3- محمد أبو الزهرة: المرجع نفسه، ص 135.

وحكم هذه الصورة أن الأخت الشقيقة تأخذ النصف فرضاً إذا كانت واحدة ، والتلثين إذا كانت أكثر من واحدة، ويقاسم الجد من معه من الإخوة والأخوات لأب في الباقي إن كانت المقاسمة خيراً له وإلا أخذ السدس فرضاً وأخذ الأخ لأب الباقي إن كان هناك باق، وإذا وجدت معه أخت لأب ورثت معه بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا لم يبق شيئاً من التركة بعد الفروض فلا شيئاً للإخوة لأب.

فمثلاً إذا توفي عن أخت شقيقة، جد، أخ لأب، أخت لأب فلأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللجد والأخ لأب والأخت لأب الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المقاسمة هنا خير للجد من السدس.<sup>(1)</sup>

هذا في حالة ما إذا اجتمع مع الجد أخوات شقيقات إناث مع الإخوة لأب، أما إذا كانوا إخوة أشقاء مع الجد ومعهم إخوة لأب فإنهم يحبون في هذه الحالة بالأشقاء ولا يرثون معهم.

1- رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي: مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالميراث والوصية، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 183.

## المطلب الثالث: موقف المشرع الأردني

لم ينص قانون الأحوال الشخصية الأردني من قبل على مسألة الجد والإخوة وعملاً بالمادة 183 من القانون يكون المعمول به في المحاكم الشرعية هو الراجح في مذهب الحنفية وهو حجب الإخوة والأخوات بالجد من أي جهة كانوا.<sup>(1)</sup> إلا أن قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 2010 أعاد النظر ونص على توريث الجد من خلال المادة 290 منه.

## الفرع الأول: السند القانوني

جاء في نص المادة 290 مايلي:

أ- الجد كالأب في حالاته الثلاث إلا أنه يحجب بوجود الأب أي لا يرث معه فأما إن اجتمع مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب كان له حالتان:

1- أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكورا فحسب، أو ذكورا وإناثا، أو إناثا عصبن مع الفرع الوارث من الإناث.

2- أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور، أو مع الفرع الوارث من الإناث.

ب- على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجد من الإرث أو تنقصه عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس.

ج- لا يعتبر في المقاسمة من كان محجوبا من الإخوة والأخوات لأب.<sup>(2)</sup>

## الفرع الثاني: مناقشة السند والترجيح.

1- يلاحظ أن الحالة الأولى من الفرع (أ) قد أخذ القانون بمذهب علي رضي الله عنه إلا في جزئية أخذ بمذهب زيد رضي الله عنه، وهي إذا وجد فرع وارث مؤنث مع الأخوات فجعل الجد يقاسم الأخوات مادامت المقاسمة خيرا له.

1- هاني الطعيمات: المرجع السابق، ص 152.

2- خالد علي محمد النجار: فرائد الصحابة في الفرائض دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا،

جامعة الخليل، فلسطين، 2012، ص 302.

وإلا أعطي السدس خلافا لمذهب علي رضي الله عنه الذي يفرض للجد السدس مطلقاً بوجود الفرع الوارث المؤنث.

2- يلاحظ أنّ الحالة الثانية من مادة (أ) قد أخذ القانون بمذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما اللذين يجعلان للجد الباقي تعصياً بعد أصحاب الفروض إذا كان معه أخوات منفردات خلافا لمذهب زيد الذي يجعل الجد عصباً مع الأخوات المنفردات للذكر مثل حظ الأنثيين.

3- يلاحظ أنّ القانون في الفرع (ب) قد وافق مذهب علي رضي الله عنه في أنّ نصيب الجد لا يقل عن السدس بحال.

4- يلاحظ أنّ القانون في الفرع (ج) قد وافق مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما ولم يعمل بالمعادّة وذلك خلافا لمذهب زيد رضي الله عنه.<sup>(1)</sup>

وما يمكن استخلاصه من خلال هاتاه الدراسة القانونية هو أنّ جل التشريعات العربية اتفقت على توريث الجد مع الإخوة ولكن اختلفت في كيفية التوريث، فمنهم من أخذ بطريقة علي بن أبي طالب ومنهم المشرع المصري والمشرع السوري في المادة 279 من قانون الأحوال الشخصية السوري والمشرع الليبي في المادة 523 من المشروع الليبي<sup>(2)</sup>. والمشرع السوداني في المادة 376<sup>(3)</sup>، ومنهم من أخذ بطريقة زيد بن ثابت كالمشرع الجزائري، إضافة إلى وثيقة الكويت للقانون العربي الموحد للأحوال الشخصية في المادتين 251 و256.

وبالتالي حتى وإن اختلفوا في كيفية التوريث إلا أنّ هاتاه القوانين راعت التوسط في الحكم فلم تحرم الجد من الإرث ولم تحرم الإخوة كذلك.<sup>(4)</sup>

1- خالد علي محمد النجار: المرجع السابق، ص 302 - 303.

2- تهميش سعيد محمد الجليدي: أحكام الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية، مصر، مطابع عصر الجماهير، بدون سنة، ص 122.

3- محمد يوسف عمرو: الميراث والهبة، الأردن، دار الحامد، 2008، ص 132.

4- عارف خليل أبو عيد: الوجيز في الميراث، الأردن، دار النفائس، ط5، 2006، ص 231.

### المبحث الثاني: كيفية توريث الجد مع الإخوة.

صحيح أن جل فقهاء الشريعة الإسلامية اتفقوا على توريث الجد مع الإخوة كما رأينا سابقاً، إلا أنهم اختلفوا في كيفية وطريقة التوريث فكان الاختلاف على ثلاث فاتبع كل تشريع من التشريعات العربية مذهبا معينا. لذلك إرتأيت أن أتطرق في **المطلب الأول** إلى توريث الجد مع الإخوة بطريقة علي بن أبي طالب والتي أخذ بها المشرع المصري، مع الإشارة إلى طريقة عبد الله بن مسعود للإيضاح. وفي **المطلب الثاني** توريث الجد مع الإخوة بطريقة زيد بن ثابت والتي اتبعها المشرع الجزائري.

**المطلب الأول:** توريث الجد مع الإخوة بطريقة علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود. سبق وأن أشرنا إلى أن الجد عندهم لا يحجب الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب وإنما يرثون مع وجوده ولكن اختلف الرأي بينهم في طريقة أو كيفية التوريث ونظرا لهذا الاختلاف سنتطرق إلى كل طريقة على حدى بداية بطريقة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

### الفرع الأول: طريقة علي بن أبي طالب.

نصت عليها المادة 22 من قانون الميراث المصري السابقة الذكر وأوضحت أنه إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب كانت له حالتان في الميراث:

- الأولى أن يقاسمهم كأخ إذا كانوا ذكورا فقط أو ذكورا وإناثا أو إناثا صارت عصبية مع الفرع الوارث المؤنث.

- الثانية أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور، أو مع الفرع الوارث المؤنث.

من خلال هاتين الحالتين من الممكن أن نتصور عدة حالات يجتمع فيها الجد مع الإخوة، والأخوات الأشقاء أو لأب في الميراث هي:

1- أن يجتمع الجد مع الإخوة الأشقاء الذكور فقط.

2- أن يجتمع الجد مع الإخوة لأب الذكور فقط.<sup>(1)</sup>

3- أن يجتمع الجد مع الإخوة الذكور والإناث الأشقاء.

4- أن يجتمع الجد مع الإخوة الذكور والإناث لأب.

5- أن يجتمع الجد مع الأخوات الشقيقات الإناث اللائي صرن عصبية مع الفرع

الوارث المؤنث.

6- أن يجتمع الجد مع الأخوات لأب الإناث اللائي صرن عصبية مع الفرع الوارث

المؤنث.

1- رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي: المرجع السابق، ص 178 - 179.

7- أن يجتمع الجد مع أخوات شقيقات إناث لم يعصبن بالذكور ولم يعصبن بالفرع الوارث المؤنث أي يجتمع الجد مع أخوات شقيقات إناث ليس معهن أخ شقيق ولا بنت ولا بنت ابن وإن نزل.

8- أن يجتمع مع الجد أخوات لأب إناث لم يعصبن بالذكور ولم يعصبن بالفرع الوارث المؤنث أي يجتمع الجد مع أخوات لأب إناث ليس معهن أخ لأب ولا بنت ابن وإن نزل.

ففي الصور الست الأولى يكون الجد كأخ شقيق إن كانوا أشقاء أو أخ لأب إن كانوا إخوة لأب ويقاسمهم في الميراث كأخ ذكر وتقسم التركة أو الباقي عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين بشرط ألا يقل نصيب الجد في المقاسمة عن السدس فإن قلَّ عن السدس أخذ السدس فرضاً ولا تكون هناك مقاسمة بينه وبين الإخوة والباقي يقسم على الإخوة بالسوية إن كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط أما لو كانوا ذكورا وإناثا يقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. هذا إذا اجتمع الجد مع الإخوة الأشقاء فقط أو مع الإخوة لأب فقط، أما إذا اجتمع مع الإخوة الأشقاء والإخوة لأب معا قاسم الجد الإخوة الأشقاء ولا يرث الإخوة لأب لأنهم في هذه الحالة يكونون محجوبون بالإخوة الأشقاء وبالتالي لا يدخلون في المقاسمة.

ونفس الحكم إذا اجتمع الجد مع الأخت الشقيقة التي صارت عصابة مع الفرع الوارث المؤنث وكان معهما إخوة لأب فالجد يقاسم الأخت الشقيقة ويرث معها كأخ شقيق للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يدخل الإخوة لأب في المقاسمة لأنهم عندئذ يكونون محجوبين بالأخت الشقيقة التي صارت عصابة مع الفرع الوارث المؤنث لأنها في هذه الحالة أصبحت بمنزلة الأخ الشقيق.<sup>(1)</sup>

1- رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي: المرجع السابق، ص 180 - 181.



أما في الصورتين السابعة والثامنة فإنه لا يقاسم الجد الأخوات الأشقاء أو لأب وإنما يرث الأخوات فرضهن المقدر لهن، ويرث الجد بطريق التعصيب فيأخذ الباقي من التركة بشرط ألا يقل هذا الباقي عن السدس فإن قل عنه أو لم يبق شيئاً من التركة بعد أخذ أصحاب الفروض أنصبتهم أخذ الجد السدس فرضاً وتعول المسألة .

هذا مع ملاحظة أنه إذا اجتمع الجد مع الأخوات الأشقاء والأخوات لأب في هاتين الصورتين فإنه لا تكون هناك مقاسمة ويطبق نفس الحكم السابق.<sup>(1)</sup>

\* مسائل عملية لتوريث الجد مع الإخوة وفقاً لهذا الرأي.

### 1- توفي وترك جد وست إخوة أشقاء.

- الجد  $\frac{1}{6}$  .

- ست إخوة أشقاء الباقي.

فيأخذ الجد هنا السدس خير له من المقاسمة .

### 2- توفي عن جد أخوين شقيقين :

- الجد  $\frac{1}{3}$  .

- أخوين شقيقين تلتين لكل منهما ثلث.

فيأخذ الجد هنا ثلث بالمقاسمة أحسن له من السدس بالفرض، أما إذا وجد الجد مع إخوة أشقاء وإخوة لأب. فالمعتبر في المقاسمة هم الأشقاء دون الإخوة لأب لأنهم محجوبون بالأشقاء.

### 3- توفي عن جد وأخ شقيق وخمسة إخوة لأب.

- الجد  $\frac{1}{2}$  نصف.

- الأخ الشقيق  $\frac{1}{2}$  نصف.

- خمسة إخوة لأب لا شيئاً محجوبون بالأخوة الأشقاء.<sup>(2)</sup>

1- رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، المرجع السابق: ص 181.

2- بدران أبو العينين بدران: المرجع السابق، ص 178.

وإذا كان مع الجد والإخوة صاحب فرض آخر فتقسم التركة تقسيماً تقسيم باعتبار الجد صاحب فرض وهو السدس وتقسيم باعتباره أخاً يقاسم الورثة من الإخوة كواحد منهم وأكبر النصيبين يأخذه الجد.

وفيما يلي بعض المسائل التي توضح ذلك:

1- توفي عن زوجة، بنت، جد، أختين شقيقتين والتركة 240 هكتاراً.

أولاً: تقسيم التركة باعتبار الجد صاحب فرض:

24	$10 = 10 \div 240$ هكتار
3	$30 = 30 \times 3$
12	$120 = 10 \times 12$
4	$40 = 10 \times 4$
5	$50 = 10 \times 5$
زوجة $\frac{1}{8}$	
بنت $\frac{1}{2}$	
جد $\frac{1}{6}$	
أختين شقيقتين ع	

فيكون نصيب الجد بالفرض 40 هكتاراً.

ثانياً: تقسيم التركة باعتبار الجد أخاً عاصباً.

8	32	$7.5 = 32 \div 240$ هكتار
1	4	$30 = 7.5 \times 4$
4	16	$120 = 7.5 \times 16$
3 ع	6	$45 = 7.5 \times 6$
جد	6	$45 = 7.5 \times 6$
أختين شقيقتين		

فيكون نصيب الجد بالمقاسمة 45 هكتاراً.

وبهذا يتبين أن الأنفع للجد المقاسمة فيها يرث النصيب الأكبر. (1)

1- رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي: المرجع السابق، ص 184.

2- توفيت عن زوج، بنت ابن، جد، أخ شقيق، والتركة 120 هكتارا.

أولاً: تقسيم التركة باعتبار الجد صاحب فرض

$10 = 120 \div 12$ هكتار	12	
$30 = 10 \times 3$	3	زوج $\frac{1}{4}$
$60 = 10 \times 6$	6	بنت ابن $\frac{1}{2}$
$20 = 10 \times 2$	2	جد $\frac{1}{6}$
$10 = 10 \times 1$	1	أخ شقيق ع

فيكون نصيب الجد هنا 20 هكتارا بالفرض.

ثانياً: تقسيم التركة باعتبار الجد أخا عاصباً.

$15 = 120 \div 8$ هكتار	8	4	
$30 = 15 \times 2$	2	1	زوج $\frac{1}{4}$
$60 = 15 \times 4$	4	2	بنت ابن $\frac{1}{2}$
$15 = 15 \times 1$	1	1	جد
$15 = 15 \times 1$	1		ع
			أخ شقيق

فيكون نصيب الجد بالمقاسمة 15 هكتارا.

وبذلك يكون الأحسن والأأنفع للجد أن يرث باعتباره صاحب فرض فيه يرث النصيب الأكبر.<sup>(1)</sup>

3- توفيت عن زوج، جد، أخوين شقيقين والتركة 12 هكتارا.

أولاً: تقسيم التركة باعتبار الجد صاحب فرض

$2 = 12 \div 6$ هكتار	6	
$6 = 2 \times 3$	3	زوج $\frac{1}{2}$
$2 = 2 \times 1$	1	جد $\frac{1}{6}$
$4 = 2 \times 2$	2	أخوين شقيقين ع

فيكون نصيب الجد بالفرض 2 هكتار.

1- رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي: المرجع السابق، ص 186.

ثانياً: تقسيم التركة باعتبار الجد أخاً عاصباً.

	2	6	$12 = 6 \div 2$ هكتار
زوج $\frac{1}{2}$	1	3	$6 = 2 \times 3$
جد	1	1	$2 = 2 \times 1$
ع أخوين شقيق		2	$4 = 2 \times 2$

فيكون نصيب الجد بالمقاسمة 2 هكتار.

وبهذا يتبين أن المقاسمة والسدس سواء فيستحق الجد الإرث بأيهما.<sup>(1)</sup>

ومما سبق نلاحظ أن الجد على هذا المذهب لا ينقص نصيبه عن السدس في أي حال. فإن كان توريثه بطريق التعصيب ينقصه عنه أو يحرمه أصلاً من التركة فإنه يعطى السدس.

الفرع الثاني: طريقة عبد الله بن مسعود.

يتفق هذا المذهب مع الرأي السابق في كون الجد يرث مع الإخوة، كذلك يتفق معه في أن الجد مع الأخوات اللاتي انفردن عن أخ أو فرع وارث يعصبن، ويرث الباقي باعتباره عصة بعد أنصباتهن وأنصبة من يوجد من أصحاب الفروض، ولكنه يختلف عن مذهب الإمام علي في أنه يشترط ألا يقل الجد في المقاسمة عن الثلث وإلا كان له الثلث.<sup>(2)</sup> وهذا الرأي ليس معمولاً به كثيراً في التشريعات العربية. وفيما يلي بعض المسائل العملية لتوريث الجد مع الإخوة فقط وفقاً لهذا الرأي:

### 1- توفي عن جد و أخ شقيق

- الجد  $\frac{1}{2}$  .

- الأخ الشقيق  $\frac{1}{2}$  .

ففي هذه المسألة يرث الجد بالمقاسمة أحسن من الثلث.

1- رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي: المرجع السابق، ص 187.

2- بدران أبو العينين بدران: المرجع السابق، ص 181.

## 2- توفي عن جد وأخ شقيق وأختين شقيقتين

- جد  $\frac{1}{3}$  .

ع { أخ شقيق  
- أختين شقيقتين

في هذه الحالة الجد يرث بالمقاسمة أو بالفرض أي بالتثالث على حد سواء.

## 3- توفي عن جد وأخوين شقيقين وأربع أخوات شقيقات

- جد  $\frac{1}{3}$  .

ع { أخوين شقيقين  
- أربع أخوات شقيقات

في هذه الحالة الجد يرث بالفرض ثلثا أفضل له من المقاسمة. وقد تفرد عبد الله بن مسعود في مذهبه فيما يسمى بالمربعات وهي على النحو الآتي:

### 1- جد، بنت، أخت.

فجعلها من أربعة للبنت فرضها النصف سهمان ويقسم الباقي بين الجد والأخت لكل منهما سهم واحد.

### 2- من مربعاته أيضا زوج، أم، أخ شقيق، جد.

وجعلها من أربع للزوج النصف سهمان والباقي بين الأم والجد نصفان لكل واحد منهما سهم واحد ولا شيء للأخ.

هذه بعض الأمثلة من مربعات عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد سميت كذلك لأنه تفرد فيها وجعل أصلها من أربعة وأيضا لم يفضل الأم على الجد ، وبذلك خالف كلا من علي وزيد رضي الله عنهما. (1)

1- خالد علي محمد النجار: المرجع السابق، ص 289-290.

## المطلب الثاني: توريث الجد مع الإخوة بطريقة زيد بن ثابت

وهو ما عليه جمهور الفقهاء من مالكية وشافعية وحنابلة وغيرهم في اعتمادهم على كيفية التوريث هاته<sup>(1)</sup> وهذا ما أخذ به المشرع الجزائري أيضا في المادة 158 من قانون الأسرة الجزائري.<sup>(2)</sup> ويفرق زيد بين حالتين:

## الفرع الأول: في حالة وجود الجد مع الإخوة فقط.

يكون للجد أفضل الأمرين وأكثر الحصتين مما يأتي: المقاسمة - ثلث جميع المال. فأبي السهمين كان أوفر له يأخذه، فإن كانت المقاسمة أفضل أخذ يرثه بالمقاسمة وإن كان ثلث جميع التركة أفضل، أخذ الثلث، وهكذا.

ومعنى المقاسمة أن نعتبر الجد كأنه أخ شقيق، يأخذ نصيب الأخ الشقيق و يعامل مع بقية الإخوة والأخوات، أي أنه يأخذ مع وجود الشقيقة حصتين، لأنه كالأخ الشقيق مع الشقيقة حيث يأخذ الذكر ضعف الأنثى أما إذا كانت المقاسمة تضره فعندئذ يأخذ ثلث جميع المال، وهذا ما أشار إليه الناظم في متن الرحبية حيث قال:

وأعلم بأن الجد ذوأحوال	أنبيك عنهن على التوالي
يقاسم الإخوة فيهن إذا	لم يعد القسم عليه بالأذى
فتارة يأخذ ثلثا كاملا	إن كان بالقسمة عنه نازلا
إن لم يكن هناك ذوسهام	فاقنع بإيضاحي عن استفهام <sup>(3)</sup>

1- محمد محمده: المرجع السابق، ص 158.

2- قانون رقم 11/84: المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ص 38 - 39.

3- محمد علي الصابوني: الموارد في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، لبنان، بدون سنة، ص 100.

وتكون المقاسمة أفضل للجد في صور خمس وهي:

- جد وأخت شقيقة ففي هاته الصورة يأخذ الجد  $\frac{2}{3}$ .
  - جد وأختان شقيقتان هنا يأخذ الجد  $\frac{1}{2}$ .
  - جد وثلاث أخوات شقيقات وهنا يأخذ الجد  $\frac{2}{5}$ .
  - جد وأخ شقيق في هذه الصورة يأخذ الجد  $\frac{1}{2}$ .
  - جد وأخ شقيق وأخت شقيقة وفي هذه الصورة يأخذ الجد  $\frac{2}{5}$ .
- وأحيانا يستوي الثلث مع المقاسمة وهذا في الصور الثلاثة الآتية:
- جد وأخوان شقيقان.
  - جد وأربع أخوات شقيقات.
  - جد وأخ شقيق وأختان شقيقتان.

ففي هذه الصور المذكورة يكون للجد ثلث التركة بالمقاسمة وهو يستوي مع ثلث جميع المال، فليس هناك ما هو أفضل له لذلك نقول تساوت المقاسمة وثلث المال، فيأخذ أحدهما. وفيما عدا الصور الثمانية التي ذكرناها، يكون ثلث المال خيرا للجد فلو ترك الميت جدا، وثلاث إخوة فأكثر أو جدا وخمس أخوات فأكثر، أو جدا وأخوين وأختين فأكثر، فيأخذ الجد ثلث المال، ويقسم الباقي بين الإخوة للذكر مثل حظ الأنثيين لأننا لو أعطيناه بالمقاسمة في مثل هذه الحالات يتضرر لأنه ينقص نصيبه عن الثلث، وليس ذلك في مصلحة الجد مع ملاحظة أن حكم الإخوة والأخوات لأب مع الجد عند عدم وجود الأشقاء مثل الحكم السابق.

**الفرع الثاني: في حالة وجود الجد مع الإخوة وصاحب فرض آخر.**

في هذه الحالة يأخذ الجد أفضل الأمور الثلاثة:

- 1- إما المقاسمة.
- 2- وإما ثلث الباقي.
- 3- وإما سدس جميع المال. (1)

1- محمد علي الصابوني: المرجع السابق، ص 101 - 102.

وأصحاب الفروض الذين يرثون مع الجد والإخوة الأشقاء أو لأب هم:

- الفرع الوارث من الإناث البنت وبنت الابن.

- أحد الزوجين.

- الأم.

- الجدة الصحيحة إذا لم توجد الأم ولم يحجبها الجد لإدلائها به.

ولا يرث معهم غير هؤلاء من الورثة، لأن من عداهم من الورثة إما محجوبون بالجد كأولاد الأم، وإما حاجب للجد والإخوة كالأب، أو حاجب للإخوة كالابن وابن الابن وإن نزل. (1)

و يشترط ألا ينقص نصيب الجد عن السدس بحال من الأحوال فلو لم يبق بعد إعطاء أصحاب الفروض إلا السدس، أو بقي أقل من السدس ففي هذه الحال يفرض للجد السدس ويحرم الإخوة باتفاق الأئمة والفقهاء.

أما إذا كانت المقاسمة بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم أفضل للجد فإنه يعطى المقاسمة، وإذا كان ثلث الباقي أفضل نعطيه إياه، وإلا أعطي السدس مهما بقي من التركة لأنه لا ينزل عن فرضه المقدر وهو السدس بحال من الأحوال، قال في الرحيبية:

وتارة يأخذ ثلث الباقي	بعد ذوي الفروض والأرزاق
هذا إذا كانت المقاسمة	تتقصه عن ذاك بالمزاحمة
وتارة يأخذ سدس المال	وليس عنه نازلا بحال
وهومع الإناث عند القسم	مثل أخ في سهمه والحكم
إلا مع الأم فلا يحجبها	بل ثلث المال لها يصحبها (2)

وفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية:

1- سعيد محمد الجليدي: المرجع السابق، ص 124.

2- محمد علي الصابوني: المرجع السابق، ص 103.



1- توفيت عن زوج وجد وأخ شقيق

بالمقاسمة	ثلث الباقي	بالسدس
4 / 2	6 / 2	6
2 1 ½	3 1 ½	زوج ½ 3
1 1 ع	1 ⅓ الباقي	جد ⅓ 1
1	2 ع	أخ شقيق ع 2

الأفضل للجد هنا المقاسمة لأنه يأخذ الربع بينما في السدس وثلث الباقي فإنه يأخذ سدس.

2- توفي عن أم، جد، أخوين شقيقين، أختين شقيقتين

بالمقاسمة	بثلث الباقي	بالسدس
48 6	108 / 18 / 6	18 / 6
8 1 ⅓	18 3 1 ⅓	أم ⅓ 3
10	30 5 ⅓ الباقي	جد ⅓ 3
20 5 ع	40 10 ع	أخوين شقيق 8 ع 4
10	20	أختين شقيقتين 4

$$0.20 = \frac{10}{48}$$

$$0.27 = \frac{30}{108}$$

$$0.16 = \frac{3}{18}$$

في هذه الحالة الجد يرث بثلث الباقي أفضل له من المقاسمة والسدس.

3- توفي عن بنت، جدة، جد، ثلاث أخوات شقيقات.

بالمقاسمة	ثلث الباقي	بالسدس
30 / 6	54 / 18 / 6	18 / 6
15 3 ½	27 9 3 ½	بنت ½ 9 3
5 1 ⅓	9 3 1 ⅓	جدة ⅓ 3 1
4 2 ع	6 2 ⅓ الباقي	جد ⅓ 3 1
6	12 4 ع	3 أخوات ش ع 3 1

$$0.13 = \frac{4}{30}$$

$$0.11 = \frac{6}{54}$$

$$0.16 = \frac{3}{18}$$

في هذه الحالة الجد يرث بالسدس أفضل له من ثلث الباقي والمقاسمة. (1)

1- محمد علي الصابوني: المرجع السابق، ص 104.

4- توفيت عن زوج، أربع بنات، أم، جد، شقيقتين، ثلاث إخوة أشقاء.

بالمقاسمة	بثلث الباقي	بالسدس
13 / 12	13 / 12	15 / 12
3 ¼	3 ¼	3 ¼ زوج
8 ⅔	8 ⅔	8 ⅔ أربع بنات
2 ⅙	2 ⅙	2 ⅙ أم
	⅓ الباقي	2 ⅙ جد
ع	ع	ع شقيقتين
		ع ثلاث إخوة أشقاء

في هذه الحالة يرث الجد بالسدس فقط ذلك لأن ثلث الباقي والمقاسمة لا يفضل فيها شيء لا للجد ولا للإخوة، والجد يجب أن لا يقل سهمه عن السدس لأن الجد يرث فرضاً ولا يجب أن يسقط سهمه. وهذا معنى قول الناظم:

وتارة يأخذ سدس المال وليس عنه نازلاً بحال

وإنما فعلنا ذلك لأن الجد في مثل هذه الحالة يصبح صاحب فرض، وفرضه هو السدس فيأخذه كاملاً ولو أدى ذلك إلى عول المسألة.

هذه الأحكام التي بينها اقتصرنا فيها على ذكر الإخوة الأشقاء والأخوات الشقيقات في جميع الأمثلة الواردة سابقاً، والحكم واحد لا يختلف فيما إذا فقد الإخوة والأخوات (الأشقاء) ووجد الإخوة والأخوات (لأب) فإن أحوالهم مع الجد كأحوال الأشقاء. (1)

وللتسهيل على الفرضي حتى يهتدي إلى الحل الأمثل مباشرة والأكثر اختصاراً دون اللجوء للحلول الثلاثة ثم المفاضلة.

نتتبع قول الإمام الشافعي رحمه الله والذي يحدد لنا أربع قواعد يمكن الإعتماد عليها وذلك بقوله: "وإن كان معهن من له فرض مسمى زوج أو امرأة أو أم أو جدة أو بنات ابن وكان ذلك الفرض المسمى النصف أو أقل من النصف بدأت بأهل الفرائض ثم قاسم الجد

1- محمد علي الصابوني: المرجع السابق، ص 106 - 107.

ما يبقى وما بقي فلإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كثر الفرض المسمى بأكثر من النصف ولم يجاوز الثلثين قاسم أختا أو أختين فإن زادوا فللجد السدس وإن زادت الفرائض على الثلثين لم يقاسم الجد أبا ولا أختا وكان له السدس وما بقي فلإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين."

ومن هذا القول فإن الحال لا يخلو من أربعة أقسام هي:

**القسم الأول:** أن يكون الفرض أقل من النصف فيعطي الجد الأكثر من المقاسمة أو ثلث الباقي لأنه أكثر من سدس الجميع، فعلى هذا لو ترك زوجة وأبا وجدا كان للزوجة الربع، والباقي بين الجد والأخ نصفين لأن المقاسمة أوفر له ، ولو ترك زوجة وجدا وأبا وأختا كان للزوجة الربع، والباقي بين الجد والأخ والأخت على خمسة أسهم والمقاسمة أوفر، ولو ترك أما وأبا وأختين وجدا كان للأم السدس والباقي بين الجد والأخ والأختين على ستة أسهم والمقاسمة وثلث الباقي سواء، ولو ترك أما وأخوين وأختا وجدا كان للأم السدس وللجد ثلث ما بقي لأنه أكثر المقاسمة وما بقي بين الأخوين والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، ولو ترك زوجة أما وأبا وأختا وجدا كان للزوجة الربع وللأم السدس والباقي بين الجد والأخ والأخت على خمسة أسهم والمقاسمة أكثر من ثلث ما بقي.<sup>(1)</sup>

**القسم الثاني:** أن يكون الفرض النصف لاغير: وذلك فرضان فرض الزوج وفرض البنت، فإن كان للزوج فكانت الفريضة زوجا وأبا وجدا كان للزوج النصف والباقي بين الجد والأخ نصفين ، والمقاسمة أوفر، فلو كانت زوجا وأبا وأختا وجدا كان للزوج النصف والباقي بين الأخ والجد والأخت على خمسة أسهم والمقاسمة أوفر فلو كانت زوجا وأبا وأختا وجدا كان للزوج النصف والباقي بين الأخ والجد والأخت على خمسة أسهم والمقاسمة أوفر، فلو كانت زوجا وأخوين وجدا كان للزوج النصف والباقي بين الجد والأخوين على ثلاثة أسهم والمقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال سواء، فلو كانت زوجان وأخوين وأختا وجدا كان للزوج النصف وللجد ثلث ما يبقى، وهو سدس الجميع أيضا والباقي بين الأخوين والأخت لا يقاسمهم الجد، لتساويه بالمقاسمة عن ثلث ما يبقى وسدس الجميع.

1- محمد بكر اسماعيل، عبد الفتاح أبوسنة: المرجع السابق، ص 127 - 128.

وإن كان النصف فرض البنت. فقد حكي عن علي كرم الله وجهه أنه لايزيد الجد على السدس مع البنت أو بنت الابن، وعلى قول الجماعة إن الجد يقاسم الإخوة مع البنت كما يقاسم مع غير البنت لأن الجد لا يضعف عن الأخ والأخت فلما اقتسم الأخ والأخت ما فضل عن فرض البنت اقتسمه الأخ والجد فعلى هذا لو ترك بنتا وأخا وجدا كان للبنت النصف والباقي بين الأخت والجد على ثلاثة، ولو ترك بنتا وأخوين وأختا وجدا كان للبنت النصف وللجد ثلث ما يبقى وهو السدس لأن المقاسمة تنقصه عنه والباقي بين الأخوين والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين.

**القسم الثالث:** أن يكون الفرض يزيد على النصف ولا يزيد على الثلثين فيكون للجد الأكثر من المقاسمة أو سدس جميع المال لأن ثلث الباقي أقل منه، فعلى هذا لو ترك زوجة وأما وأختا وجدا كان للزوجة الربع، وللأم الثلث، والباقي بين الجد والأخ لأنه أكثر له من السدس، وتفضل بسهماها على الجد، وحكي عن عمرو ابن مسعود رضي الله عنهما أنهما كانا لا يفضلان أما على جد، وفضلها زيد لأن الأم أقوى ولادة وأقرب درجة فلم يمتنع تفضيلها على الجد، فلو ترك بنتا، وأما وأختا وجدا، كان للميت النصف وللأم السدس والباقي بين الجد والأخت على ثلاثة و المقاسمة أوفر، ولو ترك بنتا وبنت ابن وأخا وجدا كان للميت النصف ولبنت الابن السدس والباقي بين الجد والأخ نصفين، والمقاسمة والسدس سواء، ولو كان مع الأخ أخت فرض للجد السدس لأن المقاسمة أقل.

**القسم الرابع:** أن يكون الفرض أكثر من الثلثين، للجد السدس وربما استوى السدس والمقاسمة، فإذا كانت الفريضة زوجا وبنتا وأخا وجدا كان للزوج الربع، وللبنت النصف، وللجد السدس، والباقي للأخ سهم من أربعة وعشرين سهما فلو كانت زوجا، وبنتا وأختا وجدا، فللزوج الربع وللبنت النصف وسدس للجد والمقاسمة سواء، فيقاسم به لأن المقاسمة ما لم تنقصه عن فرضه أولى فيكون المال بينهم على ثلاثة.<sup>(1)</sup>

1- محمد بكر اسماعيل، عبد الفتاح أبو سنة: المرجع السابق، ص 128 - 129.

هاته الحالات التي سبق ذكرها تكون فقط إذا انفرد نوع من الإخوة مع الجد سواء كانوا أشقاء أو لأب ، أما حكمهم إذا كانوا مجتمعين فإنهم يحسبون كأنهم من نوع واحد وهذا ما يسمى بالمعادة، أي يعدون على الجد حين المقاسمة، إضراراً به. (1) لينقصوا نصيبه ومن هنا قيل ان المعادة مشتقة من العد والحساب، وقيل ان المعادة جاءت من المعادات للجد لأنه كان له التخيير في جميع الأحوال مع الإخوة فبذلك صارت العداوة بعد الشقيق الإخوة لأب ليضر بهما الجد ويمنعوه من كثرة الميراث.

والعد يكون سواء كان الشقائق ذكورا فقط أم ذكورا وإناثا أم إناثا فقط، ولكن كما نعلم بأن الإخوة الأشقاء الذكور يرثون بالتعصيب وبالتالي فإنهم لا يتركون شيئا للإخوة لأب. أما إذا كن شقيقات فقط فإنه قديقي للإخوة لأب شيء يرثونه سواء بالفرض أو بالتعصيب. والعد يفيد إذا كان الإخوة الأشقاء أقل من مثليه ، أما إن كانوا كذلك أو أكثر فإنه لا يفيد لأن الجد سيأخذ الثلث إن لم يكن معهم أصحاب فروض أو يأخذ السدس من التركة أو ثلث الباقي إن كان معهم أصحاب فروض لأنه يكون هو الأفضل له من المقاسمة.

هذا ما قال به زيد وخالفه في ذلك كثير من الصحابة والفقهاء حيث كان سيدنا علي رضي الله عنه في هذا المكان لا يلتفت إلى الإخوة لأب وذلك لأن الإخوة الأشقاء يحجبون الإخوة لأب بالإجماع وعدمه عليه فيه مخالفة للأصول، وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك. (2)

وفيمايلي بعض الأمثلة التوضيحية:

1- توفي عن جد وأخ شقيق وأخ لأب

- جد  $\frac{1}{3}$ .

- أخ شقيق  $\frac{2}{3}$ .

- أخ لأب محجوب.

1- محمد علي الصابوني: المرجع السابق، ص 108.

2- محمد محده: المرجع السابق، ص 174 و ما بعدها.

في هذه المسألة نحسب الأخ لأب كأنه وارث ، فنعطي الجد الثلث ونعطي الأخ الشقيق نصيبه ونصيب الأخ لأب وهو الثلثان، ونحجب الأخ لأب، وأعطينا الجد الثلث في هذه المسألة لأنه حسب القاعدة السابقة يعطي الجد أفضل الحالتين المقاسمة أو ثلث جميع التركة وقد استوت هنا المقاسمة والثلث لأن الجد يعامل كأنه أخ شقيق والأخ لأب يحسب على الجد فيكون عدد الرؤوس ثلاثة حتى إذا أخذ الجد نصيبه انتقل نصيب الأخ لأب إلى الأخ الشقيق.<sup>(1)</sup>

2- توفي عن جد، شقيقتان، أخ لأب

- جد 2

- شقيقتان 4

- أخ لأب 0

أصل المسألة من ستة بعدد الرؤوس فيأخذ الجد سهمان من ستة وهو الثلث وتأخذ الشقيقتان أربعة أسهم من ستة وهي الثلثين ولا يأخذ الأخ لأب شيئاً لأنه عدّ على الجد أخذت الشقيقتان سهميه.

3- توفي عن أم، جد، أخ شقيق، أخت لأب

الأم ترث السدس فرضاً ويبقى الجد مع الأخ الشقيق والأخت لأب يرثون بالمقاسمة ويعتبرون عصبية، فأصل المسألة من ستة تأخذ الأم سهماً ويبقى خمسة فعند المقاسمة تحسب الأخت لأب إضراراً بالجد على أن يأخذ نصيبها الأخ الشقيق، فخمسة أسهم تقسم بين أخوين شقيقين وأخت شقيقة لكل من الشقيقين سهمان وللشقيقة سهم واحد أي أن نصيب الجد سهمان وللشقيق سهمان بالإضافة إلى سهم الأخت التي حسبت على الجد إضراراً به ويلاحظ أن المقاسمة هنا أفضل للجد من ثلث الباقي، وأيضاً من سدس جميع المال.<sup>(2)</sup>

1- محمد محده: المرجع السابق، ص 176.

2- منصور كافي: المواريث في الشريعة والقانون، الجزائر، دار العلوم، 2008، ص 95.

4- توفي عن أم، جد، أخت شقيقة وأخوين لأب

- الأم  $\frac{1}{6}$ .

- الجد  $\frac{1}{3}$  الباقي.

- أخت شقيقة  $\frac{1}{2}$ .

- أخوان لأب عصبية.

باعتبار أن الجد مع أكثر من مثليه فإنه يرث بثلث الباقي فيكون أصل المسألة من ستة و بعد التصحيح تصح من ثمانية عشر فترث الأم سدس ويكون لها ثلاثة أسهم ، والجد ثلث الباقي ويكون له خمسة أسهم ، والأخت الشقيقة النصف وترث تسعة أسهم وما بقي بعد ذلك فهو للأخوات لأب وهو سهم وتصبح المسألة هنا لوجود هذا الإنكسار ونضرب الأصل في اثنين (2) ونعيد القسمة. (1)

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن المسائل المعادة تكون في حالة ما إذا وجد مع الجد أقل من مثليه وفقا لقاعدة المثلية أما إذا وجد مع أكثر من ذلك فإنه يرث الثلث فرضا إذا كان مع الإخوة فقط أما إذا وجد مع صاحب فرض آخر فإنه يأخذ أفضل الأمور الثلاثة من سدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة.

1- منصور كافي : المرجع السابق، ص 95.

\* الملقبات في باب ميراث الجد والإخوة:

ونذكر في هذا السياق الزيديات الأربع ومسائل أخرى:

عشيرة زيد			
10 / 5			
4	2	جد	
5	3	شقيقة	
1		أخ لأب	

عشرينية زيد			
20 / 10 / 5			
8	4	2	جد
10	5	3	شقيقة
2	1	1	أختان لأب

تسعينية زيد			
90 = 5 x 18			
15	3	أم 1/6	
25	5	جد 1/3 الباقي	
45	9	شقيقة 1/2	
4	1	أخوان لأب	
1		ع أخت لأب	

مختصرة زيد				
54	108 = 3 x 36		36 = 6x6	
9	18	6	1	أم 1/6
15	30	10	ع	جد
27	54	18		شقيقة
2	4	2		أخ لأب
1	2			أخت لأب

1- خالد علي محمد النجار: المرجع السابق، ص 271-272.



## المسألة المالكية:

وصورتها زوج، أم، إخوة لأم، أخ لأب، جد.

اختلف الإمام مالك عن حلها في مذهب زيد بن ثابت.

على مذهب الإمام مالك	
6	
3	زوج ½
1	أم ¼
/	إخوة لأم م
2	جد ع
/	أخ لأب م

على مذهب زيد	
6	
3	زوج ½
1	أم ¼
/	إخوة لأم م
1	جد ¼
1	أخ لأب ع

ووجه شذوذها هو حرمان الأخ لأب وحجبه من الميراث عند الإمام مالك دون حاجب معه. (1)

ذلك أن الجد لو لم يكن موجودا لما ورث الأخ لأب شيئا لاستغراق الفروض والمال كله ولا يبقى شيء للأخ لأب لأنه عاصب وعليه فإن دخول الجد لا يغير من الأمر شيئا فيبقى الأخ لأب محجوبا ويأخذ الجد الباقي بعد أن يحجب الإخوة لأم و من ثم فإن هذه المسألة لا تكون من الشواذ إلا على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه وسميت هذه المسألة المالكية لأن الإمام مالك خالف فيها زيد بن ثابت.

## المسألة شبه المالكية:

وهي إذا كان مع الجد زوج وأم وأخ شقيق وإخوة لأم

على مذهب مالك	
6	
3	زوج ½
1	أم ¼
2	جد ع
/	أخ شقيق م
/	إخوة لأم م

على مذهب زيد	
6	
3	زوج ½
1	أم ¼
1	جد ¼
1	أخ شقيق ع
/	إخوة لأم م

(2)

1- منصور كافي: المرجع السابق، ص 102.

2- العربي بلحاج: المرجع السابق، ص 328.

حجب الإخوة لأم هنا واضح لا شذوذ فيه أما الإخوة الأشقاء فوجه حجبهم من الجد هو أن الجد لو لم يكن في المسألة لكانت كالمسألة المشتركة تماما ومعلوما أن الأشقاء لم يرثوا إلا بأمهم، بمعنى أنهم اعتبروا كالأخوة لأم ومن ثم شاركوا في الثلث ومعلوم أيضا أن الجد يحجب كل من يرث من جهة الأم ، فلما وجد الجد مع ورثة المسألة المشتركة حجب كل من ورث بسبب الأم و منهم الإخوة الأشقاء وعليه فإن هذه المسألة لا تكون من الشواذ إلا على مذهب الإمام مالك أيضا ووجه خروجها عن قواعد مسائل الجد والإخوة إسقاط الإخوة الأشقاء دون حاجب حقيقي لأن الجد ليس له أن يحجب الإخوة الأشقاء.

### المسألة الخرقاء:

وهي أم وجد وأخت، اختلف فيها الصحابة على سبعة أقوال:

- 1- قال أبو بكر: للأم الثلث وللجد الباقي ولاشيء للأخت.
- 2- قال زيد: للأم الثلث وللجد والأخت الثلثان .
- 3- قال علي: للأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف.
- 4- قال عمر: للأخت النصف وللأم ثلث ما بقي، وللجد الباقي.
- 5- قال ابن مسعود: للأم السدس وللجد الباقي.
- 6- قال عثمان: لكل واحد منهم الثلث.
- 7- قال ابن مسعود في رأي آخر للأخت النصف والباقي بين الجد والأخت.

وقد سميت بالخرقاء كأن الأقوال خرقتها و تسمى "المسدسة" لأن الأقوال ترجح إليها في الحقيقة إلى ستة أقوال. وتسمى أيضا "العثمانية" لأنها وقعت في زمن عثمان بن

عفان رضي الله عنه.<sup>(1)</sup>

### المسألة الأكرية:

الفريضة التي تعرف بالأكرية هي إمراة توفيت وتركت زوجا وأما وأختا شقيقة وجد<sup>(2)</sup>

1- العربي بلحاج: المرجع السابق، ص 327.

2- محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط6،

1982، ج2/ ص 348.

فإن العلماء اختلفوا فيها، فكان عمر رضي الله عنه وابن مسعود يعطيان للزوج النصف وللأم السدس وللأخت النصف وللجد السدس وذلك على جهة العول. وكان علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وزيد يقولان للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس فريضة إلا أن زيدا يجمع سهم الأخت والجد فيقسم ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.<sup>(1)</sup>

و لقد بينّ المشرع صورة هذه المسألة الخاصة في نص المادة 175 من قانون الأسرة الجزائري بنصه " لا يفرض للأخت مع الجد في مسألة إلا في الأكرية. وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولأب وجد، فيضم الجد ما حسب له إلى ما حسب لها ويقسمان للذكر مثل حظ الأنثيين، وأصلها من ستة، وتعول إلى تسعة، وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة للأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية." <sup>(2)</sup>

وسبب التسمية نسبة إلى امرأة من بني الأكر وقعت لها هذه الحادثة وقيل لأنها كدّرت على زيد بن ثابت رضي الله عنه عند مذهبه من ثلاثة أوجه:

- أعال الجد.
- وفرض للأخت.
- وجمع أسهم الفرض ( فرضي الأخت والجد) وقسمها على التعصيب.

**كيفية قسمتها:**

$27 = 3 \times 9 / 6$		
9	3	زوج $\frac{1}{2}$
6	2	أم $\frac{1}{3}$
4	1	جد $\frac{1}{6}$
8	3	أخت ش $\frac{1}{2}$

(3)

1- محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: المرجع السابق، 348.  
 2- قانون رقم 11/84، المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ص 50.  
 3- مسعود هلال: المرجع السابق، ص 208.

ومنه فإن زيد بن ثابت رضي الله عنه قد خالف القاعدة في هذه المسألة ففرض للشقيقة النصف ، وأعال المسألة من ستة إلى تسعة ثم ضم سهام الأخت إلى الجد، وقسم السهام بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وبطريق التصحيح أصبحت المسألة من سبع وعشرين، للزوج منها تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية سهام وللأخت الشقيقة أربعة سهام كما هو موضح في الصورة وبهذا أخذ الإمامان الشافعي ومالك رحمهما الله.(1)

وتسمى هاته المسألة بالغراء أيضا عند المالكية.(2)

وجاء في متن الرحبية في بيان المسألة الأكدريية:

والأخت لا فرض مع الجد لها	فيما عدا مسألة كملها
زوج وأم وهما تمامها	فاعلم فخيرأمة علاّ مها
تعرف يا صاح بالأكدريية	وهي بأن تعرفها حريية
فيفرض النصف لها والسدس له	حتى تعول بالفروض المجملة
ثم يعودان إلى المقاسمة	كما مضى فاحفظه واشكرناظمه(3)

1- محمد علي الصابوني: المرجع السابق، ص 112.

2- صالح عبد السميع الأبّي الأزهرّي: الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي القيرواني، لبنان، دار الفكر، 2003، ص 426.

3- مسعود هلالّي: المرجع السابق، ص 209.

الخاتمة

## الخاتمة

بعد استعراض هذا الجانب الهام من جوانب علم الميراث في هذا البحث، المتمثل في توريث الجد مع الإخوة وتوضيح حكم ونظام توريثهم مع بيان اختلاف العلماء في ذلك وأسباب اختلافهم فقد ظهر لي وبصفة جلية - وأنا بصدد دراسة المسائل الخلافية موضوع البحث- أن المرونة التي تتسم بها الشريعة الإسلامية المنضبطة بقواعد ومبادئ تبرز بوضوح مدى عمق الشريعة الإسلامية بتعدد مصادرها وتنوع أدلتها، فقد اقتضت حكمة الشارع زيادة توسعة الأحكام من النصوص الشرعية في المسائل والقضايا المتجمدة، إذ من المقرر شرعا أن ما ثبت من حكم بنص صريح فهو حكم ثابت لا يدخله التبديل ولا يقبل التغيير ولا يجوز لأحد مخالفته مهما تغير الزمن كأحكام المواريث الثابتة بهذا الشكل لأن للنصوص الشرعية أصالتها وحصانتها فلا يجوز لأحد الإجتihad في مورد النص، غير أن هذه النصوص محصورة ومحددة بخلاف المسائل والقضايا والأحداث المتجمدة والمتكررة.

وما دامت المسائل والقضايا التي لم يرد بها حكم شرعي ككيفية توريث الجد مع الإخوة سواء كانوا أشقاء أو لأب أو مجتمعين معا أو وجود الجد مع الإخوة وصاحب فرض آخر فكل هذه المسائل تحتاج إلى حكم شرعي فقد وضع الشارع الحكيم قواعد وضوابط مستوحاة من الكتاب والسنة تفهم على أساسها النصوص وتستخرج الأحكام، غير أن هذه القواعد والضوابط ليست كلها محل اتفاق بين العلماء، ومن ثم يتفرع من اختلاف الفقهاء المجتهدين في القواعد والأصول حتمية تعدد الأحكام الشرعية المتباينة ومع ذلك فإن تباين الأحكام لا تخرج عن كونها أحكاما شرعية من أحكام التشريع على وجه العموم.

وبعد عرضي لأهم الاختلافات الفقهية توصلت إلى بعض النتائج أهمها:

- 1- إنفرد زيد بن ثابت رضي الله عنه بالمسائل المعادة ويكون بذلك قد خالف كلا من علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.
  - 2- كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يتابع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلا يفضل أما على جد في الميراث.
  - 3- تفرد عبد الله بن مسعود في ميراث الجد مع الإخوة فيما يسمى بمربعات عبد الله بن مسعود.
  - 4- لم يخالف كل من علي وزيد رضي الله عنهما. أصل مذهبهم في حل المسألة الخرقاء ولكن ما انفرد به زيد بن ثابت في حلها خالف به كلا من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم جميعا.
  - 5- طرق حل مسائل الجد مع الإخوة طرق إجتهادية وليس إتباع إحداها أولى من إتباع الأخرى ولكن الرأي الأكثر بعدا عن التعقيد هو رأي سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه فهو الأسهل في التطبيق.
- هذا وبعد عرض المقارنات الفقهية وكذا القانونية من المفيد وضع بعض التوصيات أمام المقتن الجزائري:
- أولا : أن نص المادة 158 نص وحيد غير كافي لتبيان كل احتمالات إرث الجد مع الإخوة ولأنه من أكثر المسائل الشائكة في علم الفرائض فيجب التدقيق في المصطلحات فوجد المشرع في نص المادة 2/158 ينص على أنه: "وإذا اجتمع مع الإخوة وذوي الفروض...". كان من الأجدر أن يقول وصاحب فرض آخر ثم ينص في مادة مستقلة وموالية على أصحاب الفروض الذين يرثون مع الجد والإخوة لأنهم محصورون وهم:
- الفرع الوارث من الإناث البنت وبنت الابن.
  - أحد الزوجين.
  - الأم.
  - الجدة الصحيحة إذا لم توجد الأم.

لأن المشرع بقوله ذوي الفروض يقصد أصحاب الفروض كلهم دون استثناء في حين هم محصورون كما ذكرنا.

**ثانياً :** بالنسبة للمسائل المعادة نجدها في مذهب زيد بن ثابت ولكن المشرع لم ينص عليها، فنجد موقفه غير محدد هنا، صحيح أنه يحيلنا إلى نص المادة 222 من قانون الأسرة ولكن الإشكال يصبح أصعب وأعمق إذ أن هذا النص لم يحدد لنا مذهب معين تتم الإحالة إليه ومن ثم لا يمكن لنا القول هنا أن المشرع أخذ برأي زيد بن ثابت في المسائل المعادة قياساً على ما أخذ به في المادة 158 ولهذا كان لابد من وجود نص مستقل يحدد لنا هذه المسألة.

**ثالثاً :** أكثر من ذلك هناك العديد من المسائل الشاذة في باب ميراث الجد مع الإخوة منها المسألتين المالكية وشبه المالكية، فجل التشريعات العربية نصت عليها في قوانينها إلا المشرع الجزائري فلم ينص عليها بالرغم من أهميتها ذلك لأن الاختلاف كان بين الإمام مالك وزيد بن ثابت، لهذا أقترح على المشرع بأن يحدد نصاً واضحاً لهما وأن يستقر على رأي معين قد يكون رأي زيد مثلاً أخذ به في المسألة الأكدريّة. وأنا أرجح رأي زيد بن ثابت لأنه وبعد هذه الدراسة وبالرغم من الاختلافات العديدة في مسائل الجد مع الإخوة استقر الجمهور على رأيه لأنه مفصل وواضح خلافاً للآراء الأخرى.

فكان أعلم الصحابة بالفرائض زيد بن ثابت ، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي (ص) قال : " أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدّها في دين الله عمر ، وأصدقها حياء عثمان وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ وأفرضهم زيد ، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح."



# المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

### I- المصادر :

#### 1- القرآن الكريم

#### 2- الحديث الشريف:

- الإمام أحمد: المسند، لبنان، دار الفكر، 1978.
- الزبيدي، زين الدين أحمد بن عبد اللطيف: مختصر صحيح البخاري، لبنان، دار ابن حزم، ط1، 2003.
- عبد الله، محمد رضوان شريف: الموطأ، مصر، دار ابن الهيثم، ط1، 2005.
- الشوكاني: نيل الأوطار، مصر، مطبعة الباب الحلبي.

#### 3- القوانين:

- قانون رقم 11/84 المؤرخ في 09/06/1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري
- الموافق بقانون 09/05 المؤرخ في 04 مايو 2005 الجريدة الرسمية 43 المؤرخة في 22 يونيو 2005 .

### II- المراجع:

#### 1- الكتب الفقهية:

- الأزهرى، صالح عبد السميع الآبي : الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لبنان، دار الفكر للطباعة، 2003.
- إسماعيل، محمد بكر-أبو سنة، عبد الفتاح: الحاوي الكبير، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1994.
- الزحيلي، وهبة: الفقه الإسلامي وأدلته- الحقوق المالية الوصايا والوقف والمواريث، لبنان، دار الفكر المعاصر، ط4، 1997.
- المقدسي، بن قدامى: المغني، السعودية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1997.
- القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط6، 1982.

## 2- الكتب القانونية:

- إستانبولي، أديب- أبو حبيب، سعدي: المرشد في قانون الأحوال الشخصية، سوريا، المكتبة القانونية، ط3، 1994.
- بلحاج، العربي: أحكام المواريث في التشريع الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2008.
- الجليدي، سعيد محمد: أحكام الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية، مصر، مطابع عصر الجماهير، بدون سنة.
- الجندي، أحمد نصر: المواريث في الشرع والقانون، مصر، دار الكتب القانونية، 2008.
- هلاللي، مسعود: أحكام التركات والمواريث في قانون الأسرة الجزائري، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- أبو الزهرة، محمد: أحكام التركات والمواريث، مصر، دار الفكر العربي، 1963.
- الطعيمات، هاني: فقه الأحوال الشخصية في الميراث والوصية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- كافي منصور: المواريث في الشريعة والقانون، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008.
- محمد، محده: التركات والمواريث، الجزائر، الدار الجزائرية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- أبو عبد، عارف خليل: الوجيز في الميراث، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط5، 2006.
- أبو العينين، بدران: أحكام التركات والمواريث في الشريعة الإسلامية والقانون، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة.
- العمراني، محمد: الميراث في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2000.
- عمرو، محمد يوسف: الميراث والهيئة، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.
- فراج، أحمد حسين: أحكام التركات والمواريث في الفقه والقانون، مصر، منشأة المعارف، 1999.
- فراج، أحمد حسين: نظام الإرث في التشريع الإسلامي، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
- فشار، عطا الله: أحكام الميراث في قانون الأسرة الجزائري، الجزائر، دار الخلدونية، ط2، 2008.

- الصابوني، محمد علي: **المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة**، لبنان، دار الكتب العلمية ن بدون سنة.
- شلبي، محمد مصطفى: **أحكام المواريث بين الفقه والقانون**، لبنان، دار النهضة العربية، 1978.
- الشرنباصي، رمضان علي السيد: **أحكام الميراث بين الشريعة والقانون**، مصر، منشأة المعارف، 2002.
- الشرنباصي، رمضان علي السيد- الشافعي جابر عبد الهادي: **مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالميراث والوصية والوقف في الفقه والقانون والقضاء**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
- تقيّة، عبد الفتاح: **الوجيز في المواريث والتركات**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

### 3- المجلات القضائية:

- المجلة القضائية، عدد 01 ، قرار المحكمة العليا، غ-أ-ش، بتاريخ 10/06/1997، ملف رقم 163414، 1998.
- المجلة القضائية، عدد خاص، قرار المحكمة العليا، غ-أ-ش، بتاريخ 10/06/1997، ملف رقم 163414 ، 2001.

### 4- المذكرات:

- النجار، علي محمد: **فرائد الصحابة في الفرائض دراسة فقهية مقارنة**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2012.

الفه رس

# الفهرس:

مقدمة.....أ-د

## الفصل الأول: توريث الجد مع الإخوة في الفقه الإسلامي المقارن

المبحث الأول: الأدلة الشرعية لتوريث كل من الجد و الإخوة.....	07
المطلب الأول: توريث الجد منفردا عن الإخوة.....	08
الفرع الأول: الأدلة الشرعية لتوريث الجد.....	08
الفرع الثاني: كيفية توريث الجد.....	09
المطلب الثاني: توريث الإخوة منفردين عن الجد.....	14
الفرع الأول: الأدلة الشرعية لتوريث الإخوة منفردين عن الجد.....	14
الفرع الثاني: كيفية توريث الإخوة والأخوات.....	17
المبحث الثاني: موقف الفقه من توريث الجد مع الإخوة.....	25
المطلب الأول: الاختلاف الفقهي في توريث الجد مع الإخوة.....	26
الفرع الأول: المنكرون لميراث الجد مع الإخوة.....	27
الفرع الثاني: المؤيدون لميراث الجد مع الإخوة.....	28
المطلب الثاني: رأي الأئمة الأربعة من توريث الجد مع الإخوة.....	33
الفرع الأول: رأي أبو حنيفة وبعض التابعين.....	33
الفرع الثاني: رأي الجمهور.....	34

## الفصل الثاني: توريث الجد مع الإخوة في بعض التشريعات العربية المقارنة

المبحث الأول: حكم توريث الجد مع الإخوة في بعض القوانين العربية.....	39
المطلب الأول: موقف المشرع الجزائري.....	40
الفرع الأول: السند القانوني.....	40
الفرع الثاني: مناقشة السند والترجيح.....	40
المطلب الثاني: موقف المشرع المصري.....	43

43	.....الفرع الأول: السند القانوني
43	.....الفرع الثاني: مناقشة السند والترجيح
46	.....المطلب الثالث: موقف المشرع الأردني
46	.....الفرع الأول: السند القانوني
46	.....الفرع الثاني: مناقشة السند والترجيح
48	.....المبحث الثاني: كيفية توريث الجد مع الإخوة
.....	المطلب الأول: توريث الجد مع الإخوة بطريقة علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود
49	.....الفرع الأول: طريقة علي بن أبي طالب
54	.....الفرع الثاني: طريقة عبد الله بن مسعود
56	.....المطلب الثاني: توريث الجد مع الإخوة بطريقة زيد بن ثابت
56	.....الفرع الأول: في حالة وجود الجد مع الإخوة فقط
57	.....الفرع الثاني: في حالة وجود الجد مع الإخوة وصاحب فرض آخر
66	.....- الملقبات في باب ميراث الجد
71	.....الخاتمة

المصادر والمراجع

الفهرس

## ملخص :

علم الميراث في هذا البحث، المتمثل في توريث الجد مع الإخوة وتوضيح حكم ونظام توريثهم مع بيان اختلاف العلماء في ذلك وأسباب اختلافهم فقد ظهر لي وبصفة جلية - وأنا بصدد دراسة المسائل الخلافية، أن المرونة التي تتسم بها الشريعة الإسلامية المنضبطة بقواعد ومبادئ تبرز بوضوح مدى عمق الشريعة الإسلامية بتعدد مصادرها وتنوع أدلتها، فقد اقتضت حكمة الشارع زيادة توسعة الأحكام من النصوص الشرعية في المسائل والقضايا المتجمدة، إذ من المقرر شرعا أن ما ثبت من حكم بنص صريح فهو حكم ثابت لا يدخله التبديل ولا يقبل التغيير ولا يجوز لأحد مخالفته مهما تغير الزمن كأحكام الموارث الثابتة بهذا الشكل لأن للنصوص الشرعية أصالتها وحصانتها فلا يجوز لأحد الاجتهاد في مورد النص، غير أن هذه النصوص محصورة ومحددة بخلاف المسائل والقضايا والأحداث المتجمدة والمتكررة. وما دامت المسائل والقضايا التي لم يرد بها حكم شرعي ككيفية توريث الجد مع الإخوة سواء كانوا أشقاء أو لأب أو مجتمعين معا أو وجود الجد مع الإخوة وصاحب فرض آخر فكل هذه المسائل تحتاج إلى حكم شرعي فقد وضع الشارع الحكيم قواعد وضوابط مستوحاة من الكتاب والسنة تفهم على أساسها النصوص وتستخرج الأحكام، غير أن هذه القواعد والضوابط ليست كلها محل اتفاق بين العلماء، ومن ثم يتفرع من اختلاف الفقهاء المجتهدين في القواعد والأصول حتمية تعدد الأحكام الشرعية المتباينة ومع ذلك فإن تباين الأحكام لا تخرج عن كونها أحكاما شرعية من أحكام التشريع على وجه العموم.

## Summary :

The science of inheritance in this research, represented in the inheritance of the grandfather with the brothers and the clarification of the ruling and system of their inheritance with the statement of the differences of scholars in this and the reasons for their disagreement, it became clear to me - and I am in the process of studying the controversial issues, that the flexibility that characterizes Islamic Sharia disciplined with rules and principles clearly highlights the depth of Islamic Sharia with its multiple sources and the diversity of its evidence, the wisdom of the legislator necessitated the further expansion of the rulings from the legal texts in the frozen issues and issues, as it is legally established that what is proven from a ruling by an explicit text is a fixed ruling that does not enter into change and does not accept change and no one may violate it no matter how time changes as rulings Inheritances are established in this way, because the legal texts have their originality and immunity, so it is not permissible for anyone to make ijihad on the source of the text, except that these texts are limited and specific, unlike issues, issues, and frozen and



recurring events. As long as the issues and issues for which there is no legal ruling, such as how the grandfather is inherited with the brothers, whether they are brothers or the father or they are together, or the presence of the grandfather with the brothers and the owner of another imposition, all these issues require a legal ruling, the wise legislator has established rules and regulations inspired by the Qur'an and the Sunnah that are understood on its basis is the texts and the rulings are extracted, however, not all of these rules and controls are subject to agreement among scholars, and then it is derived from the difference of diligent jurists in the rules and principles of the inevitable multiplicity of the different legal rulings. However, the divergence of the rulings does not depart from being legal rulings from the rulings of legislation in general.